



دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

د. إيهاب مقبله

دراسات
فنية

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

إعداد
د. إيهاب مقابله

المحتويات

7	أولاً: المقدمة
10	ثانياً: تعريف وواقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
14	ثالثاً: التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ...
	رابعاً: دراسة تحليلية للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان
21
66	خامساً: النتائج والتوصيات
75	المراجع

تقديم

أدت التحديات والظروف الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك التي تتعلق بالبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وضيق القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تواضع قدرة السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية في العديد من الدول على تقديم حلول ناجعة لهذه التحديات، إلى الاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وبقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد وصل اعتماد وتركيز العديد من الدول النامية على هذه المشروعات إلى أبعد الحدود وأصبحت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أهم مراكز الخطط الاقتصادية مما جعلها محط اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، ومن أبرز مراكز إعداد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة. ويتجلى دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص عمل، وخلق طاقات إنتاجية جديدة، وتحسين المستوى المعيشي. كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري والإيرادات العامة، هذا إضافة إلى دورها في التنمية الاجتماعية الذي يتمثل بتعزيز الأمن الاجتماعي والأمن الأسري والأمن الغذائي للأسرة، إضافة إلى دورها في التخلص من ثقافة العيب وإعلاء قيمة الذات وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي لأصحاب هذه المشروعات.

وإلى جانب حقيقة الدور الهام الذي تلعبه هذه المشروعات في التنمية في الدول العربية، ثمة حقيقة أخرى تتمثل بحجم وطبيعة التحديات التي تواجهها هذه المشروعات. تشير الدراسات إلى أن هذه المشروعات تواجه العديد من المعوقات والتحديات خلال مختلف مراحل حياتها، ومن أبرزها تلك التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية ومسألة التمويل وصعوبة الوصول إلى الأسواق وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني ومسألة نقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى صاحب المشروع والمشروع نفسه، وعلى مستوى القطاع، وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن سلطنة عُمان من الدول العربية السبّاقة في الاهتمام بهذا القطاع والتوجه لدعمه وتطويره ومحاولة تذليل التحديات التي تواجهه. ونتيجة لهذا الاهتمام وعلى أعلى المستويات، بدأت السلطنة بتوفير البيئة المناسبة لنمو هذا القطاع، وضمان شمولية جهود دعم هذا القطاع ليصل إلى جميع محافظات السلطنة. إن تميز التجربة العمانية، وتعاطف الدور المطلوب من هذا المشروعات، يزيد الحاجة إلى مجموعة من الدراسات التحليلية لواقع وآفاق هذا القطاع لا سيما في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وتعديل هيكل الإنتاج. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أبعاد التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مع التركيز على سلطنة عُمان، كما تهدف إلى تقديم عدد من المقترحات التي من شأنها تذليل هذه التحديات، وإلى تحديد الأولويات في التعامل معها، إضافة إلى توزيع الأدوار بين مختلف الجهات ذات العلاقة.

أولاً: المقدمة

أدت التحديات والظروف الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك التي تتعلق بالبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وضيق القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تواضع قدرة السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية في العديد من الدول على تقديم حلول ناجعة لهذه التحديات، إلى الاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وبقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد وصل اعتماد وتركيز العديد من الدول النامية على هذه المشروعات إلى أبعد الحدود لا سيما بعد تقييم الدور الذي لعبته هذه المشروعات في تقدم وازدهار الدول المتقدمة. لذا، فقد أصبحت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط الاقتصادية، كما تعتبر سبباً لظهور العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية، ودافعاً لسن التشريعات الخاصة برعايتها وتنظيمها ودعم عملية تأسيسها وتشغيلها وتطويرها. كما أصبحت هذه المشروعات محط اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، ومن أبرز مرتكزات إعداد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة. ولقد أضحت هذه المشروعات محوراً رئيسياً للعشرات من المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية والملتقيات والبرامج التلفزيونية والبرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية في كافة أنحاء العالم. وفي مجال الأنشطة البحثية، فإن نصيب هذه المشروعات من الدراسات والأبحاث ما زال في تحسن مستمر نظراً لما تشهده اقتصاديات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإدارتها من تطورات مستمرة بسبب ارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجي وعلاقتها بالإبداع والابتكار والريادة.

ويتجلى دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص عمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري في العديد من الدول

تشير الدراسات إلى أن هذه المشروعات تواجه العديد من المعوقات والتحديات خلال مختلف مراحل حياتها، ومن أبرزها تلك التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية، ومسألة التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني، ومسألة نقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى صاحب المشروع والمشروع نفسه، وعلى مستوى القطاع، وعلى مستوى الاقتصاد ككل. وفي إطار العمل على معالجة بعض التحديات السابقة، ظهرت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتطوير هذه المشروعات لتعمل على تهيئة ظروف مناسبة لنشأة هذه المشروعات وتأسيسها (زيادة عددها)، ورعايتها خلال مراحل الإنتاج الأولى (تمكينها)، ومساعدتها في حل مشكلاتها في مراحلها المتقدمة، وتوجيهها للتوسع والتطور في المراحل اللاحقة من خلال ما تقدمه من خدمات تطوير الأعمال. وهنا نخلص إلى أن توفير خدمات تطوير الأعمال وأشكال الدعم الفني الأخرى، وإيجاد حاضنات الأعمال، وتوفير بيئة عمل جاذبة تساعد على النمو تعتبر من أهم مرتكزات تعظيم دور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل والإنتاج.

وفي سياق الحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي والتحديات التي تواجهها، يمكن القول أن سلطنة عُمان كانت من الدول العربية السبّاقة في إدراك دور هذه المشروعات التنموي على المستويين الكلي والجزئي، وفي الاهتمام بهذا القطاع والتوجه لدعمه وتطويره ومحاولة تذليل التحديات التي تواجهه. ونتيجة لهذا الاهتمام وعلى أعلى المستويات، بدأت السلطنة بتوفير البيئة المناسبة لنمو هذا القطاع، فقد حرصت السلطنة على تأسيس عدد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية هذا القطاع، حيث تم التأكيد على أن تتصف جهود دعم قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالشمولية على مستوى القطاعات الإنتاجية، وعلى المستوى الجغرافي، ليصل الدعم إلى جميع محافظات وولايات السلطنة. إن تميز التجربة العمانية في مجال دعم قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتعظيم الدور المطلوب من هذا المشروعات، يزيد من أهمية وجود مجموعة من الدراسات التحليلية لواقع وآفاق هذا القطاع لا سيما في ظل التوجه نحو تنوع مصادر الدخل وتعديل هيكل الإنتاج. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أهم التحديات التي تواجهها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مع التركيز على سلطنة عمان، كما تهدف إلى تقديم المقترحات لمواجهة هذه التحديات وتحديد الأولويات في التعامل معها.

(مقابله، 2015)، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي، وميزان المدفوعات، والإيرادات العامة، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، هذا إضافة إلى دورها الاجتماعي الذي يتمثل بتعزيز الأمن الاجتماعي والأمن الأسري والأمن الغذائي للأسرة، إضافة إلى دورها في التخلص من ثقافة العيب وإعلاء قيمة الذات وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي لأصحاب هذه المشروعات (Stevenson, WBCSD, 2007; Magableh, 2009).

وانطلاقاً من الأبعاد السابقة، تعاضم الاهتمام بهذه المشروعات، لا سيما بعد ما أبدته من مرونة وقدرة على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث كانت هذه المشروعات الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 على الرغم من تبعاتها على البنوك ومؤسسات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المشروعات (OECD, 2008). كما أثبتت هذه المشروعات كفاءة ونجاحاً في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة خصوصاً في مراحل تقلب أسعار النفط.

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90% من إجمالي المشروعات في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي (40%-80%) من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30% باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية. أما في الدول العربية، تشكل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من مجموع المشروعات العاملة في غالبية الدول، إلا أن هذه النسبة تنخفض قليلاً في بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. أما دورها في التشغيل، فهو مقارب للنسب العالمية (40% - 80%)، باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً عند الحديث عن العمالة الوطنية، وذلك لأسباب تتعلق ببنية الاقتصاد وهيكل الإنتاج، وتركيب سوق العمل وزيادة مستوى التوجه للعمل في القطاع العام بسبب ما يطلق عليه فجوة جودة الوظائف (Magableh, 2009).

والى جانب حقيقة الدور الهام الذي تلعبه هذه المشروعات في التنمية في الدول العربية، توجد حقيقة أخرى تتمثل بحجم وطبيعة التحديات التي تواجهها هذه المشروعات.

وتجدر الإشارة أن حوالي 35% من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية IFC، تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد العمّال فيها عن 250 عامل. وتشير الدراسات والبيانات المتوفرة إلى أن هناك اختلاف في تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وحتى في التسميات وإن كانت لها نفس الدلالة⁽¹⁾. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية يوجد فيها أكثر من تعريف لهذه المشروعات بسبب تنوع الجهات المعنية بهذا القطاع (حكومية وغير حكومية وتمويلية وغير تمويلية). وفي دراسة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل، أشار الأعرج (2010) إلى مجموعة من التعريفات التي تبنتها بعض الدول العربية للتمييز بين كل من المشروعات الكبيرة من جهة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، ولا داعي لإعادة عرضها. وقد بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام، وسلطنة عُمان بشكل خاص، إيلاء أهمية كبيرة لوجود تعريف محدد وواضح وموحد لهذه المشروعات لكي تسهل عمل المؤسسات التمويلية وغير التمويلية وتعزز دورها في دعم هذه المشروعات. وعلى وجه التحديد، تبنت السلطنة خلال السنوات العشر الماضية عدد من التعريفات للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك تعريف واحد معتمد حالياً، أنظر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): تعريف المشروعات المتناهية الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان

المراحل	عدد العمال	معايير أخرى
التعريف الحالي		
مشروعات صغرى	1-5	حجم المبيعات أقل من 100.000 ريال عُمانى
مشروعات صغيرة	6-25	حجم المبيعات من 100.000 أقل من 500.000 ريال عُمانى
مشروعات متوسطة	26-99	حجم المبيعات من 500.000 - 3.000.000 ريال عُمانى

المصدر: الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وفي ظل تضارب التعريفات المعتمدة في الدول العربية، نرى تشابه في البيانات والإحصاءات الخاصة بهذه المشروعات، فعلى سبيل المثال، في لبنان، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوظيف أكثر من 90% من المشتغلين وتشكل أكثر من 95% من عدد المشروعات العاملة. وفي الإمارات، تشكل هذه المشروعات نحو 94% من المشروعات الاقتصادية، وتوظف حوالي 62% من القوى العاملة وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.

(1) تستخدم بعض الدول مصطلح المشروعات الصغرى، وبعضها الآخر المشروعات الصغيرة جداً، والمشروعات متناهية الصغر والمشروعات الميكروية.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يعرض الجزء الأول تعريف وواقع قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص. ويناقش الجزء الثاني التحديات المشتركة التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أما الجزء الثالث فيعرض نتائج دراسة ميدانية أعدت بهدف تحليل أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، بينما يقدم الجزء الرابع النتائج والتوصيات.

ثانياً: تعريف وواقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يعتبر عدم القدرة على تحديد والاتفاق على تعريف موحد لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر التحديات التي تواجه جهود تحليل هذا القطاع. وفي هذا المجال فإن معيار التفريق بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من جهة والمشروعات الكبيرة من جهة أخرى لا يقتصر على عدد العمال فحسب بل يشمل معايير أخرى مثل قيمة المبيعات السنوية، ورأس المال المستثمر أو قيمة الأصول الثابتة. وفي هذا الإطار، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية وجود تعريف واضح لهذه المشروعات على مستوى الدولة الواحدة وذلك لأسباب عديدة يبينها الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) : مبررات وجود تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



والمسجلة لدى الغرفة، تليها المشروعات المتوسطة وبنسبة تقدر بحوالي 13 %، بينما تشكل المشروعات الكبيرة حوالي 2% فقط (وتعتبر هذه النسبة مقارنة لنظيرتها في الكثير من الدول العربية منها المملكة الأردنية الهاشمية). ومن حيث استقطاب هذه المشروعات للعمالة الوطنية، نلاحظ العكس، حيث أن مساهمة المشروعات الصغيرة لا تتجاوز 12.8%، والمشروعات المتوسطة 23.7%، بينما تعتبر المشروعات الكبيرة المساهم الأكبر 63.5%.

الجدول رقم (2): عدد المشروعات العاملة في سلطنة عُمان والتوزيع النسبي للعمالة الوطنية العاملة فيها لعام 2013

حجم المؤسسة	عدد المشروعات العاملة الفاعلة	عدد العاملين العُمانيين
صغيرة	10039	22137
متوسطة	1468	40798
كبيرة	283	109063
المجموع	11780	171998

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عُمان، 2013.

وفي محافظة ظفار على وجه التحديد، تشكل الشركات الفاعلة في عام 2015 حوالي 42.6% من إجمالي الشركات المسجلة، في حين تشكل الشركات غير الفاعلة حوالي 57.4%. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة إلى البحث عن أسباب هذه الظاهرة على مستوى المحافظة والعمل على معالجتها. ويتضح من الجدول رقم (2) أن النسبة الأكبر من المشروعات الفاعلة تدرج ضمن الفئة الرابعة (حوالي 73.7%)، تليها الفئة الثالثة (حوالي 8.2%)، ثم الفئة الأولى (حوالي 7.9%) والفئة الثانية (حوالي 6.1%). أما نسبة المشروعات التي تصنف من الدرجة الاستشارية والعالمية والممتازة، فلم تتجاوز ما نسبته 4.5% من المشروعات الفاعلة وحوالي 1% من المشروعات غير الفاعلة (إحصاءات غرفة تجارة وصناعة عُمان في محافظة ظفار). ويشير التوزيع الجغرافي للمشروعات الصناعية المسجلة في محافظة ظفار حسب المناطق إلى أن حوالي 73.6% من إجمالي المشروعات الصناعية في المحافظة تتركز في منطقة الصناعات الجديدة وريسوت ومدينة صلالة، بينما المناطق الأخرى تحظى بالنسبة المتبقية، أي حوالي 26.4%. ويشير التوزيع النسبي للأنشطة الصناعية في محافظة ظفار، إلى أن حوالي 48.6% منها صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات، تلتها المنتجات المعدنية اللافلزية (25.2%)، ثم صناعة المنتجات البلاستيكية (5.2%)، وصناعة الكيماويات

في الكويت، يشكل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المشروعات الخاصة العاملة، وتضم قوى عمل تقدر بحوالي 45% بينما لا تتجاوز نسبة القوى العاملة الوطنية 10%. وفي جمهورية مصر العربية، تمثل هذه المشروعات حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي حوالي 90% من التكوين الرأسمالي، وتوظف حوالي 75% من فرص العمل. وفي الأردن، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.7% من مجموع المشروعات العاملة. أما توزيع القوى العاملة يتوزع حسب حجم المشروعات، فالمشروعات الصغرى أو الميكروية توظف حوالي 38%، و17% في المشروعات الصغيرة، 15% في المشروعات المتوسطة و30% في المشروعات الكبيرة (Magableh, 2009).

أما في سلطنة عُمان - وهي المحور الرئيسي لهذه الدراسة - فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تشكل ما يزيد عن 95% من مجموع المشروعات العاملة، وتساهم في تشغيل ما تزيد عن 45% من مجموع القوى العاملة، وتساهم بما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي (خليل ونقموش، 2010). ولقد أدركت سلطنة عُمان وفي وقت مبكر أهمية التحول من النموذج التنموي المعتمد على النفط إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على القطاعات غير النفطية التي تتسم بالاستدامة والتنوع وقلة التأثير بالتقلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وشكلت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مركزاً لهذا التحول، وشهدت منذ ذلك الوقت نمواً ملحوظاً من حيث العدد وحجم النشاط والإنتاج. وقد تركزت تلك المشروعات بالدرجة الأولى في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمواد الغذائية بنسبة 41% من إجمالي المشروعات، تليها المشروعات الصناعية بنسبة 17%، ثم مشروعات المقاولات بنسبة 13%. وفيما يتعلق بعدد العاملين في تلك المشروعات، فلا توجد معلومات كافية، لكن بعض الدراسات تشير إلى أن حوالي 70% من حجم القوى العاملة (الوطنية والوافدة) في السلطنة تعمل في تلك المشروعات (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2014).

وفي ذات السياق، ووفقاً للبيانات الإحصائية المتاحة لدى غرفة تجارة وصناعة عُمان بشأن توزيع المشروعات العاملة وعدد العاملين العُمانيين فيها لعام 2013، يبين الجدول رقم (2) أن المشروعات الصغيرة تشكل حوالي 85% من إجمالي عدد المشروعات العاملة في السلطنة

المثال، توصلت دراسة إلى مجموعة من الصعوبات المشتركة التي تواجه هذه المشروعات في غالبية الدول العربية، ومن أهمها: (1) الصعوبات التسويقية والإدارية والتي تتمثل بانخفاض الإمكانات المالية، وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة، وتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، ونقص المعلومات والإحصاءات الخاصة بالمشروعات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف، (2) صعوبات فنية، حيث أنه عادة ما تعتمد هذه المشروعات على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة، أو أن هذه المشروعات لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات اللازمة للمنافسة في السوق المحلية والأسواق الخارجية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشروعات لا يخضع في كثير من الأحيان لمعايير فنية وهندسية مدروسة، (3) صعوبات تمويلية، وتتمثل بمحدودية الإمكانات المالية، نظراً لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض البنوك التجارية في تمويل هذه المشروعات إلا بشروط معينة وتكلفة مرتفعة (زكية مقري و نعيمة يحيوي، 2011).

وعلى سبيل المثال، وفي دراسة شاملة حول التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، تم حصر مجموعه من التحديات التي تواجه هذه المشروعات لتشمل: (1) تحديات ناجمة عن ضعف الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج، (2) تحديات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي، (3) صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة، (4) عدم توفر خدمات الدعم الفني اللازمة، (5) صعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله، (6) الاحتكار والتضخم، (7) ضعف دور المؤسسات المحلية والدولية الداعمة، (8) تحديات ناجمة عن عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، (9) صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، (10) تحديات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج، (11) صعوبة الوصول إلى السوق المحلية، (12) تحديات تتعلق بضعف عملية التسويق، (13) تحديات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج، (14) التحديات الناجمة عن الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، (15) تحديات الناجمة عن ارتفاع الضرائب

(4.1%)، والمعادن الأساسية وتشكيل المنتجات المعدنية والإنشائية وتصنيع الأجهزة والمكينات الكهربائية (2.8%)، وأنشطة النشر والطباعة (1.6%)، ومنتجات النفط المكرر والغاز الطبيعي (0.8%)، وصناعة الأخشاب ومنتجاته، وصناعة الورق ومنتجاته، وصناعة الأثاث (0.43%).

وتبين البيانات المتوفرة قدرة هذه المشروعات على تعزيز مستوى التنوع، والمساهمة في تعديل الخلل الهيكلي في بنية الإنتاج، وخلق فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية. كما يمكن لهذه المشروعات كذلك أن تساهم في تعزيز الإذخارات والاستثمارات المحلية، واستغلال المواد الخام المحلية، والتقليل من المستوردات، وتنمية نشاط إعادة الصادرات، والمساهمة في التنمية المحلية. ولكن، هذه الطموحات لا بد أن يرافقها توفر مجموعة من متطلبات النمو وأهمها توفر روح المبادرة، والتوجه نحو العمل الحر، والسعي نحو الابتكار والإبداع، ووجود تشريعات محفزة، وبيئة استثمارية مشجعة، وسهولة الحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق، وسهولة الوصول إلى خدمات الدعم الفني والمعلومات، ووجود منظومة من المؤسسات الداعمة والراعية، وخطة استراتيجية شاملة طويلة الأجل خاصة بهذه المشروعات (مقابله، 2009).

وإضافة إلى ما سبق من مقومات، فقد بات من الضروري التعرف على التحديات التي تعيق هذه المشروعات في محاولة لدراستها وتحليلها ومعرفة أسبابها والعمل على تذليلها. وفي هذا الإطار، يعرض الجزء القادم التحديات المشتركة التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بينما سيركز الجزء الثالث من الدراسة على تلك التحديات في سلطنة عمان ولكن بمزيد من التحليل والدراسة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تشير العديد من الدراسات إلى أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية، وقد خلصت هذه الدراسات إلى مجموعة من التحديات أهمها ارتفاع تكلفة رأس المال، وارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك على تكاليف الإنتاج، ومشكلة الحصول على التمويل، والتحديات المتعلقة بالإجراءات الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والضرائب، وحجم السوق والمنافسة، وندرة المواد الأولية (المحروق ومقابله، 2006). وقد قامت مجموعة أخرى من الدراسات بتحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة في الدول العربية وتوصلت إلى ذات التحديات. فعلى سبيل

المختصة والإجراءات المعقدة بشكل مباشر على فعالية المشروعات وقدرتها على التسجيل والعمل بشكل قانوني، (3) تحديات تتعلق بالإدارة والتسويق، حيث تفتقد هذه المشروعات إلى المعرفة والخبرة الإدارية التي تسمح لأصحابها بالعمل بشكل متقن ومربح والتسويق لمنتجاتهم، (4) توفر المعلومات، حيث أن من أكبر تحديات التعامل مع هذه المشروعات هو عدم وجود معلومات كافية عنها وعدم إتاحة معلومات كافية لها. هناك نقص في المعلومات لدى الجهات الحكومية والغير حكومية حول احتياجات هذه المشروعات وأصحابها، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة في مساعدتها. ومن ناحية أخرى تفتقد المشروعات نفسها إلى المعلومات اللازمة في مختلف مراحل دورة حياة المشروع، (5) الإجراءات الحكومية، حيث تزيد العبء على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذين عليهم أن يواجهوا إجراءات معقدة ومكلفة للتسجيل في كافة الجهات الحكومية المختصة واستخراج التراخيص، (6) انتشار القطاع الغير رسمي (المركز الوطني لدراسات السياسة العامة، 2010). وفي قطاع غزة، أشارت دراسة حديثة إلى أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، وقد شملت هذه المعوقات ما يلي: (1) معوقات تتعلق بالتمويل، (2) معوقات اقتصادية تتعلق ببيئة الاستثمار، (3) معوقات تسويقية داخلية وخارجية، (4) معوقات فنية وإدارية، (5) معوقات تنظيمية وتشريعية. (المشهوراوي والرملاوي، 2015).

أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلصت دراسة متخصصة حول البيئة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس إلى أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تتمثل بصعوبة الحصول على التمويل، وغياب استراتيجية واضحة لهذه المشروعات، وندرة الموارد البشرية الماهرة، وتدني مستوى القدرات التكنولوجية وضعف أساليب الإنتاج، وضعف القدرات الإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، وعدم وجود أطر تنظيمية لها (مقابله، 2014). وتوصل تقرير (IFC, 2012) إلى ذات النتائج، وأشار إلى بعض المعوقات والتحديات الخاصة بدول المجلس بشكل عام وكان من أهمها-على سبيل المثال لا الحصر- مسألة الحصول على التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، ومعوقات ذات علاقة بالإدارة وضعف التوجه نحو الابتكار، ناهيك عن صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، إلى جانب صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وظاهرة التستر (التجارة المستترة)، وصعوبة الحصول على العمالة الماهرة، والمنافسة من قبل

والرسوم، (16) تحديات مرتبطة بالعمالة وارتفاع معدل دوران العاملين، (17) تحديات ناجمة عن غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع، (18) صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، (19) تحديات تتعلق بإدارة المشروع، (20) تحديات ناجمة عن الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، (21) تحديات ذات الطابع الاجتماعي أو الديني، (22) تحديات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج وتكلفتها، (23) المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية (مقابله، 2012).

في الجزائر، أشارت دراسة إلى أنه وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن ظهرت العديد من التحديات التي تعيق نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها: (1) التكتلات الاقتصادية العالمية ومنظمة التجارة العالمية التي تزيد من شدة المنافسة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (2) اتفاقيات الشراكة الثنائية مع بعض الدول والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية، (3) مشكلة التمويل والتي تتمثل بضعف مستوى تمويل البنوك التجارية لهذه المشروعات نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الإئتمان، (4) عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (5) صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة مثل هذه المشروعات بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على عوامل الإنتاج الأخرى، (6) صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية. وبالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المشروع الداخلية أهمها غياب أو ضعف نظام المعلومات وعدم توفر المهارات الإدارية للقائمين على هذه المشروعات مما يجعل هذه المشروعات غير قادرة على المنافسة والتعامل مع التحديات والمشاكل التي تكاد تكون يومية، بالإضافة إلى انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية، والقصور في الجوانب الفنية، واتباع سياسة التوسع غير المخطط، وضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد (غياط وبقوموم، 2008) و (بن عمر وباللموشي، 2013).

وفي جمهورية مصر العربية، أشارت دراسة أعدها المركز المصري لدراسات السياسة العامة، إلى أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي: (1) التمويل، حيث تفتقد هذه المشاريع بطبيعتها إلى رأس المال الذي يسمح لها بالإنشاء والاستمرار. وبالرغم من تعدد الجهات فإن التمويل يصل فعلياً إلى 5% فقط من هذه المشاريع بسبب المعوقات الإدارية ونقص في الموارد، (2) تعدد الجهات المختصة ويؤثر العدد الكبير من الجهات

التنظيمية والتشريعية والتي تتمثل بتعدد الجهات التي يجب على رواد الأعمال وأصحاب المشروعات التعامل معها، (5) التحديات المتعلقة بالتمويل والتي تتمثل بصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول على التمويل وصعوبة عمليات المتابعة لما بعد عملية التمويل (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2014).

وصنفت دراسة أخرى (الجفيلي، 2013) التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في السلطنة إلى ثلاثة أنواع هي: (1) تحديات تتعلق بالمجتمع، والتي تختص بطريقة التنشئة الاجتماعية والتربية ومدى وعي المجتمع بأهمية ريادة الأعمال والعمل الحر وثقافة الابتكار والإبداع، (2) تحديات تتعلق بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية وسهولة ممارسة الأعمال، (3) تحديات تتعلق بالأفراد (أصحاب المشروعات)، التي تتلخص في جاهزية وجدية أصحاب المشروعات على تحمل متطلبات ومخاطر تأسيس وإدارة مشروعاتهم. ومن جانب آخر، حصرت دراسة (الحارثي، 2015) التحديات في بيئة العمل وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال وضمان الفرص المتكافئة بين رجال الأعمال وإنفاذ تشريعات تحقق المنافسة العادلة. وإلى جانب ذلك، أشارت الدراسة إلى أهمية وضع استراتيجية واضحة في مجال المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتوفير منظومة المؤسسات التي من شأنها إنجاح هذه الاستراتيجية. بالإضافة إلى الدراسات السابقة، هناك العديد من الدراسات الأخرى الخاصة بواقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها، منها (العبري، 2014؛ البلوشي، وآخرون، 2012؛ الخروصي، 2011)، وأبرزت هذه الدراسات على السطح مرة أخرى أهمية عدم توازن وتكامل المناخ المحفز لنمو هذه المشروعات، وركزت على قضية النسب المحددة للتعميم، وعدم الإلتزام بقانون العمل من قبل المشروعات العاملة لا سيما تلك العاملة في القطاع غير المنظم، إلى جانب ضعف الإنفاق في مجال البحث والتطوير والابتكار، وتفضيل العمانيين العمل بالقطاع الحكومي على القطاع الخاص.

ووفقاً لنتائج الدراسات السابقة يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان على النحو التالي، علماً بأن تسلسل هذه التحديات -المبين أدناه- لا يعكس بأي شكل من الأشكال أهميتها وقوة تأثيرها على مسيرة المشروعات التنموية:

1. المنافسة من قبل المنتجات المستوردة: وتتمثل بالطلب على المنتجات الأجنبية بسبب انفتاح

المنتجات المستوردة، وكذلك قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومحدودية الدراسات الميدانية والقطاعية والمسوحات والبيانات، بالإضافة إلى التحديات ذات العلاقة بالبيروقراطية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وناقش (Dahi, 2012) أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في دول مجلس التعاون بما فيها سلطنة عمان وتوصل إلى ذات النتائج والتحديات السابقة. وفي دراسة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، تبين أن أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات تتمثل بما يلي:

(1) صعوبة الحصول على التمويل واجتذاب النقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل، (2) ضعف البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير، (3) عدم توافر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشروعات فضلاً عن عدم تأهيل تلك المشروعات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية، (4) التحديات المتعلقة بتوفير المواد الخام التي يتم استيرادها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج، (5) عدم وجود بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (6) ضعف وصعوبة الروابط الأمامية والخلفية والتكامل مع المشروعات الكبيرة، (7) عدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غالبية دول المجلس، (8) ضعف ربط السياسات والإجراءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل، (9) عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسط (حسين الأعرج، 2015).

وبخصوص واقع الحال في سلطنة عمان على وجه التحديد، أشارت دراسة أعدها المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، إلى خمس تحديات رئيسية يواجهها قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في السلطنة وهي: (1) التحديات التسويقية والتي تتمثل بالمنافسة من قبل المشروعات الكبيرة المحلية والخارجية، وضعف الكفاءة التسويقية وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، (2) التحديات الإدارية والتي تتمثل بعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، ومسألة نقص المعلومات والإحصاءات، (3) التحديات الفنية والتي تتعلق بجوانب وأساليب الإنتاج والقدرة على الإنتاج بأقل التكاليف، (4) التحديات

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

10. ظاهرة التجارة المستترة، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أهم المشاكل الخاصة بقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعهد العربي للتخطيط، 2014).

11. البيروقراطية وصعوبة الإجراءات وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال.

وتشير التحديات السابقة إلى ارتفاع مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق كافة الجهات ذات العلاقة بتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، سواءً كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية، وسواءً كانت مؤسسات تمويلية أو غير تمويلية، إضافةً إلى بعض المؤسسات التي لا تختص بهذه المشروعات وإنما تقدم لها خدمات معينة. في الجزء التالي من هذه الدراسة، سيتم إجراء تحليل دقيق ومعمق لأبرز أبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعيق نموها في السلطنة من خلال التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة ظفار. وتستند عملية على التحليل على دراسة أبعاد كل تحدي من هذه التحديات وأسبابه وتبعاته، والحلول المقترحة وآلية الحل والجهات المعنية بالتنفيذ.

رابعاً: دراسة تحليلية للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد وعرض التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وذلك من خلال استقراء آراء أصحاب المشروعات حول أبرز معوقات نمو مشروعاتهم مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المشروعات والقطاعات التي تعمل بها. ويعرض هذا الجزء آراء القائمين على إدارة المشروعات حول احتياجاتهم من الخدمات التمويلية وغير التمويلية، وطبيعة الدور المطلوب من مؤسسات الدعم الفني للتقليل من حدة التحديات التي تواجه هذه المشروعات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاستناد على نتائج الدراسة الميدانية التي نفذها المعهد العربي للتخطيط في محافظة ظفار في إطار التعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة ظفار. وفي هذا الإطار، فقد تم تصميم استبانة شاملة وخاصة تم توزيعها على عينة من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة ظفار. وتتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء. حُصِّصَ الجزء الأول لجمع البيانات والمعلومات حول خصائص المستجيبين من رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (العمر وسنوات الخبرة

السوق على الاستيراد، مع قصور الحماية الجمركية. ومما يزيد من حدة المشكلة تدني مستوى ولاء المستهلكين للسلع المحلية وتفضيلهم للمنتجات المستوردة.

2. المعوقات الإدارية والإجرائية: تتمثل بضعف الخبرات الإدارية وافتقار معظم المشروعات الصغرى والصغيرة للهيكل التنظيمي السليم مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

3. عدم شمولية خدمات الدعم الفني المقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

4. محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات التي تحلل هذا القطاع وتتابع تطوراتها.

5. تركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات وضعف الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المشروعات الكبيرة من جهة أخرى.

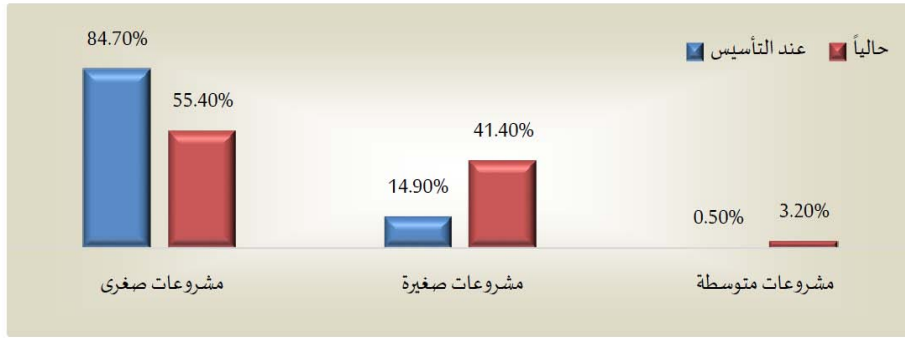
6. مشكلة الحصول على التمويل.

7. تحديات تتعلق بسوق العمل: وتتمثل بتفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف في القطاع الخاص لأسباب عديدة تتعلق بالأجور والمزايا (المعهد العربي للتخطيط، 2014).

8. تحديات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للعمل الحر والابتكار.

9. صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وتتمثل هذه المشكلة وصول العديد من المشروعات في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة التي تنتجها، أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة، أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والإنتشار، أو نتيجة لنقص المعلومات وعدم توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق الكثير من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحد من قدرتها على التوسع.

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي للمشروعات حسب الحجم عند التأسيس وعدد العمال الحالي



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ويتضح من الشكل أن بعض المشروعات قيد الدراسة انتقلت من فئة المشروعات الصغرى إلى فئة المشروعات الصغيرة (حيث انخفضت نسبة المشروعات الصغرى من حوالي 84.7% عند التأسيس إلى حوالي 55.4% في الوقت الحالي)، كما أن بعض المشروعات انتقلت من فئة المشروعات الصغيرة إلى فئة المشروعات المتوسطة (ارتفعت نسبة المشروعات المتوسطة من 0.5% عند التأسيس إلى 3.2% في الوقت الحالي)، وقد يعزى ذلك لأسباب كثيرة أهمها حجم السوق والمنافسة وموسمية الدخل ومسائل أخرى تتعلق بالتمويل والدعم الفني. وبهذا يمكن القول أن حوالي 32.4% من المشروعات قيد الدراسة انتقلت من مشروعات صغرى إلى مشروعات صغيرة، وحوالي 2.7% من مشروعات صغيرة إلى متوسطة، بينما بقيت باقي المشروعات ضمن نفس الحجم. وفي ذات الوقت، شهدت حوالي 1% من المشروعات قيد الدراسة تراجعاً في عدد العمال الحاليين مقارنة بعدد العمال عند التأسيس، بينما بقي عدد العمال كما هو عليه في حوالي 31.1% من المشروعات. وهذا يعني أن هذه المشروعات لم تحقق نمواً مقاساً بالزيادة في عدد العمال وعدم قدرتها على خلق المزيد من فرص العمال، الأمر الذي يستوجب دراسة الأسباب ووضع الحلول.

وبخصوص قيمة رأس المال عند التأسيس ورأس المال الحالي، فقد تبين أن حوالي 28.4% من المستجيبين لم يقدموا معلومات حول حجم رأس المال عند التأسيس وحجم رأس المال الحالي لمشروعاتهم وذلك لأسباب غير معلومة تماماً للباحثين لكن يمكن التكهن بها، وأهمها

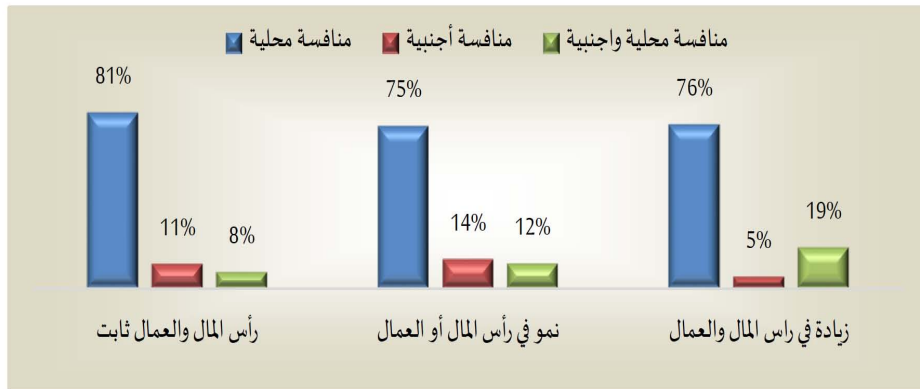
والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وعدد أيام وساعات العمل الأسبوعية، إضافة إلى مستوى الثقافة المصرفية والإثمانية لرواد الأعمال وغيرها). أما الجزء الثاني من الاستبانة، فقد حُصِّصَ لجمع البيانات والمعلومات التي تعكس خصائص المشروعات قيد الدراسة، لا سيما تلك التي تؤثر في أداء وقدرة هذه المشروعات على والتوسع والإنتشار والتطور (حجم المشروع، وعدد العمال وحجم رأس المال، وأسلوب التوزيع، والموقع، وأسلوب التمويل في مرحلة التأسيس، ونظم المعلومات المستخدمة، والحصة السوقية، وعدد الفروع، ومصدر المنافسة، والقطاع الذي يعمل به المشروع، ومصدر التمويل المستخدم، إضافة إلى بعض المعلومات الأخرى). أما الجزء الثالث والأخير من الاستبانة، فقد حُصِّصَ لاستقراء آراء المستجيبين بدقة وتفصيل حول التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وللاستقراء آراءهم حول تأثير بعض المعوقات التي تتعلق بمسألة الحصول على التمويل، والحصول على خدمات الدعم الفني، والوصول إلى المعلومات، والمعوقات التي تتعلق بالوصول إلى الأسواق والمنافسة والعوامل المؤثرة في تكاليف الإنتاج وحجم الإيرادات، والمعوقات المتعلقة ببيئة الاستثمار. وقد شملت الدراسة 212 مشروعاً قاموا بتعبئة الاستبانة بشكل دقيق وكامل⁽²⁾.

ونرى من الضروري -وقبل البدء بتحليل التحديات التي تواجه المشروعات قيد الدراسة- أن نعرض بعض الإحصائيات التي تعكس أداء المشروعات قيد الدراسة. يبين الشكل رقم (2) التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب الحجم (صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة) وذلك بالاعتماد على معيار عدد العمال (عمالة محلية ووافدة)، كما يبين الشكل رقم (2) التوزيع النسبي للمشروعات حسب الحجم في فترة تأسيسها. فقد بلغ متوسط عدد العمال الحاليين في المشروعات قيد الدراسة حوالي 6.3 عامل مقارنة بمتوسط بلغ 3.45 عامل عند التأسيس. وهذا يعكس نمو واضح في متوسط عدد العمال، ويعكس قدرة هذه المشروعات على خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في رفع معدلات التشغيل ولو بمعدلات بسيطة.

(2) تم إعداد وتصميم وتوزيع استبانة الدراسة الميدانية بالتنسيق والتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة ظفار وذلك في إطار الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعهد للدول العربية.

ومن جانب آخر، وعند اختبار العلاقة بين حجم ونوع المنافسة ومستوى النمو في رأس المال وعدد العمال، تبين أن حوالي 81% من المشروعات التي لم تتوجه منافسة محلية فقط، وحوالي 11% منها تواجه منافسة أجنبية فقط، وحوالي 8% منها كانت تواجه منافسة من مشروعات محلية وأجنبية، أنظر الشكل رقم (4). ومن جانب آخر، تبين أن حوالي 61.7% من المشروعات التي تواجه منافسة محلية لم تحقق نمواً، وحوالي 62.5% من المشروعات التي تعاني من منافسة أجنبية وحوالي 43.5% من المشروعات التي تواجه منافسة محلية وأجنبية معاً لم تحقق أي نمو يذكر في عدد العمال أو رأس المال. وفي محاولة للربط بين مستوى أداء المشروعات والتحديات التي واجهتها هذه المشروعات خلال دورة حياة المشروع المختلفة، تبين أن حوالي 84.7% من المشروعات واجهت تحديات وصعوبات في مرحلة التأسيس، وحوالي 30.6% واجهت صعوبات في مرحلة التشغيل، بينما كانت نسبة المشروعات التي واجهت صعوبات أثناء عملية تطوير وتوسيع المشروع حوالي 11.3%. ويبين الشكل رقم (5) التوزيع النسبي للمشروعات حسب الحجم والتحديات خلال مراحل دورة حياة المشروع. واستكمالاً لتحليل وعرض خصائص المشروعات قيد الدراسة، كما يبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للمشروعات حسب نوع المشروع وبعض الخصائص الهامة.

الشكل رقم (4): التوزيع النسبي للمشروعات حسب مؤشر النمو وطبيعة المنافسة

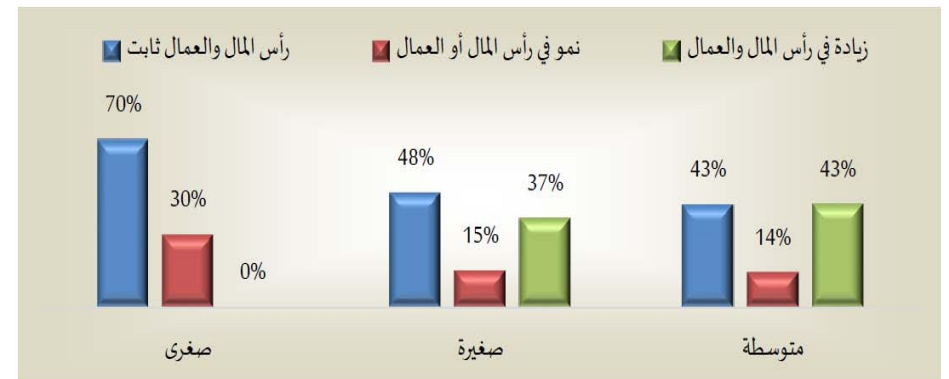


المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

تخوفهم من استخدام هذه المعلومات لأغراض غير بحثية. وبالاعتماد على المعلومات المتوفرة عن بعض المشروعات (حوالي 71.6% من المشروعات قيد الدراسة)، فقد تراوح حجم رأس المال الحالي للمشروعات القائمة التي تتوفر عنها معلومات بين (1000-50,000) ريال عماني. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 15.7% من المشروعات شهدت تراجعاً في حجم رأس المال، بينما بقيت قيمة رأس المال ثابتة لحوالي 28.3%. وأشار حوالي 46% ممن أفصحوا عن رأس المال إلى أن رأس المال مشروعاتهم قد ارتفع مقارنة بما كان عليه الحال عند التأسيس، وهذا يعكس نمو في حجم المشروعات. وفي هذا الإطار، نرى من الضروري الإشارة إلى أن نمو المشروعات يتأثر بعوامل كثيرة تتعلق بالتمويل والدعم الفني والتوجيه، إضافة إلى حجم السوق والمهارات الإدارية والفنية لدى العاملين وحجم السوق والمنافسة وخصائص إدارة المشروع والقطاع وغيرها من العوامل.

وبالتدقيق في مؤشر الزيادة في عدد العمال ورأس المال معاً، نستطيع القول بأن حوالي 59.9% من المشروعات قيد الدراسة لم تشهد زيادة بعدد العمال أو زيادة في حجم رأس المال، وهذه نسبة مرتفعة وظاهرة تحتاج إلى مزيد من التحليل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار متوسط سنوات عمر هذه المشروعات. وحققت حوالي 23.4% من المشروعات زيادة في عدد العمال أو رأس المال، بينما حققت حوالي 16.7% من المشروعات نمواً في كل من رأس المال وعدد العمال معاً. يبين الشكل رقم (3) التوزيع النسبي للمشروعات حسب مؤشرات النمو (عدد العمال أو رأس المال) والحجم.

الشكل رقم (3): التوزيع النسبي للمشروعات حسب النمو في رأس المال وعدد العمال والحجم



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

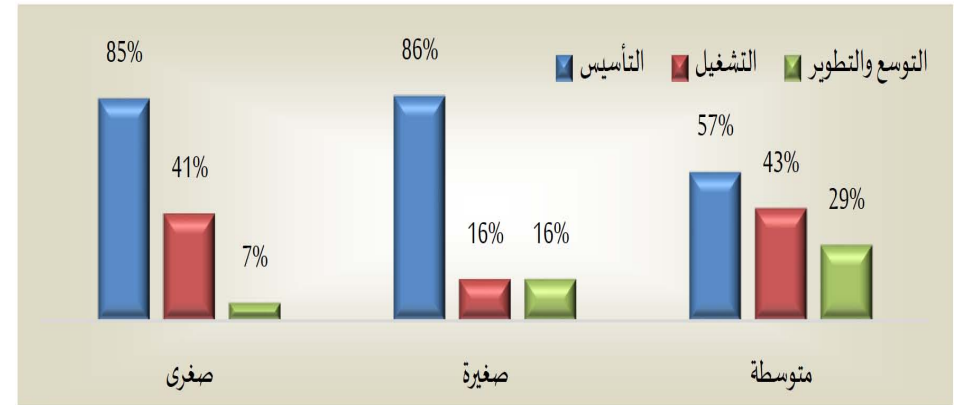
الجدول رقم (3): التوزيع النسبي للمشروعات حسب الحجم وبعض الخصائص الهامة

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
يوجد للمشروع موقع إلكتروني	17.6%	9.8%	26.1%	42.9%
يوجد للمشروع حسابات لوسائل التواصل الاجتماعي	11.7%	3.3%	21.7%	28.6%
يوجد للمشروع بريد إلكتروني للتواصل مع العملاء أو الغرف التجارية والصناعية	10.4%	4.9%	17.4%	14.3%
يستخدم المشروع أنظمة المعلومات في الإدارة	15.8%	1.6%	31.5%	57.1%
يتوفر لدى المشروع مخصصات للتسويق للوصول للأسواق	14.0%	3.3%	25.0%	57.1%
يتوفر لدى المشروع مخصصات لتطوير المنتج	1.4%	0.0%	2.2%	14.3%
يتوفر لدى المشروع مخصصات للتدريب ودعم الريادة والإبداع في مجال عملها	1.8%	0.8%	3.3%	0.0%
يتأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية المحلية وموسمية السياحة	73.9%	73.2%	75.0%	71.4%
إدارة المشروع على إطلاع على آخر المستجدات الاقتصادية المحلية المؤثرة في أدائها	14.9%	12.2%	19.6%	0.0%
يتأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية الدولية	14.9%	10.6%	20.7%	14.3%
المشروع على إطلاع على آخر المستجدات الاقتصادية الدولية المؤثرة	9.5%	8.9%	10.9%	0.0%
يستفيد المشروع من البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني لغرفة التجارة والصناعة	4.1%	3.3%	4.3%	14.3%
يتوفر لدى المشروع جميع النشرات والكتيبات الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة	6.3%	6.5%	5.4%	14.3%
يشارك المشروع في الفعاليات التي تنظمها غرفة التجارة والصناعة	13.1%	13.0%	14.1%	0.0%
يتوفر لدى المشروع مندوب للإتصال مع غرفة التجارة والصناعة	34.7%	37.4%	30.4%	42.9%
هل تم تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس	51.8%	48.0%	54.3%	85.7%
للمشروع رغبة في التوسع وتوجه للنمو والتطور خلال السنوات القادمة	87.4%	9.8%	26.1%	42.9%

ملاحظة: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (5): التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب القطاع والحجم والتحديات خلال

مراحل عمر المشروع



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

بعد عرض أبرز خصائص المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة، وبعض مؤشرات النمو في هذه المشروعات، فقد بات من الضروري التعرف على التحديات التي تواجه هذه المشروعات وتؤثر في أدائها وتعميق نموها. يبين الجدول رقم (4) الترتيب التنافسي لأبرز التحديات والصعوبات التي واجهت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة وأثرت سلباً في أدائها وقدرتها على التوسع والنمو وخلال جميع مراحل عمر المشروع. ويتضح من الجدول أن موسمية الإنتاج، وصغر حجم السوق، ومسألة التمويل، ونقص خدمات الدعم الفني، والاحتكار والتضخم، كانت أبرز خمسة عوامل تعيق نمو المشروعات بأحجامها المختلفة. وبحساب مؤشر التحديات حسب الحجم (مجموع قيم المتوسط مقسوم على عدد المتغيرات)، تبين أن المشروعات المتوسطة كانت الأكثر تأثراً بالعوامل السابقة 73%، يليها المشروعات الصغرى 67%، وكانت المشروعات الصغيرة الأقل تأثراً 64% بهذه التحديات.

الجدول رقم (4): الترتيب التنازلي لأهم التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب الحجم

البيان	صغرى	صغيرة	متوسطة
الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج	94%	78%	100%
معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي	89%	88%	100%
صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	87%	80%	86%
عدم توفر خدمات الدعم الفني اللازمة لدى غرفة التجارة والصناعة	86%	78%	96%
صعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله	85%	86%	100%
الإحتكار والتضخم	85%	80%	91%
انتشار ظاهرة التجارة المستترة	83%	78%	86%
قلة المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	78%	78%	71%
عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة بقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	75%	66%	71%
صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية	72%	73%	71%
معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج	71%	70%	71%
صعوبة الوصول إلى السوق المحلية «سوق السلطنة»	68%	63%	57%
معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق	68%	61%	43%
معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج	68%	48%	57%
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	67%	79%	71%
الضرائب والرسوم بشكل عام	66%	70%	71%
ارتفاع معدل دوران العاملين في المشروع	61%	52%	94%
غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع	59%	64%	29%
صعوبة لوصول إلى الأسواق الخارجية	57%	67%	86%
معوقات تتعلق بإدارة المشروع	57%	57%	71%
الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	52%	46%	57%
معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني	50%	33%	71%
معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج	25%	24%	43%
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	14%	16%	29%
المتوسط (مؤشر التحديات): مجموع النسب لكل حجم من المشروعات مقسوم على العدد	67%	64%	73%

ملاحظة: نتائج الدراسة الميدانية.

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

ويتأثر أداء المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة - بغض النظر عن معايير قياسه واختلاف وجهات النظر حول أفضل هذه المعايير- بعدد من العوامل والمعوقات. وتختلف مصادر هذه المعوقات ومسبباتها، حيث يرتبط بعضها بخصائص رائد الأعمال والقائمين على المشروعات (المهارات الإدارية والتعليم والخبرة وطبيعة العمل والتدريب.. الخ)، ويرتبط بعضها الآخر بخصائص المشروع (القطاع والحجم وطبيعة المنتج ومصدر المواد الأولية أسلوب التوزيع.. الخ). وترتبط بعض العوامل التي تؤثر في أداء المشروعات ببعض العوامل الخارجية المتعلقة بالظروف الاقتصادية الكلية المحلية والإقليمية والدولية. يبين الجدول رقم (5) أبرز مجموعة من العوامل والمعوقات التي تؤثر في أداء المشروعات من وجهة نظر رواد الأعمال والقائمين على المشروعات. ويلاحظ من الجدول أن من أبرز هذه المعوقات هي تلك التي تتعلق بضعف قدرات وكفاءة رواد الأعمال والقائمين على المشروعات في إدارة المشروعات (لا سيما في المشروعات الصغرى)، وظاهرة التجارة المستترة، وسيطرة العمالة الوافدة على بعض فروع الإنتاج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتكثفها في بعض الأسواق بشكل يؤثر على العمالة المحلية وأصحاب المشروعات من المواطنين. ومن أبرز المعوقات كذلك تلك التي تتعلق بالتمويل، ونقص المعلومات، والبيئة الاستثمارية والبيروقراطية، وصغر حجم السوق والمنافسة، وضعف الروابط الأمامية والخلفية، ومستوى التشبيك بين هذه المشروعات، إضافة إلى تذبذب الإنتاج والدخل بسبب موسمية الإنتاج. ويلاحظ من الجدول أيضاً ما يلي: (1) تظهر المعوقات التي ترتبط بخصائص إدارة المشروع (عوامل داخلية) بشكل أكبر في المشروعات الصغرى مقارنة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، (2) تتأثر المشروعات بأحجامها المختلفة بعملية نقص المعلومات بنفس المستوى، (3) تظهر مشكلة التمويل أقل تأثيراً في المشروعات الصغرى مقارنة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وقد يعزى ذلك لصغر حجم التمويل المطلوب مقارنة بالأحجام الأخرى، (4) كانت المشروعات الصغرى الأقل تأثراً بصغر حجم السوق وذلك لأنها بطبيعتها تعتمد على سوق المنطقة في الغالب، (5) التحديات التي تتعلق بتكلفة الإنتاج كانت أكثر تأثيراً في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وكذلك التحديات التي تتعلق بموسمية الإنتاج.

الجدول رقم (5): الترتيب التنازلي للمعوقات والمتغيرات التي تؤثر في أداء المشروعات ومصدر هذه الصعوبات-

حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
معوقات ترتبط بخصائص مدير المشروع والعاملين في الإدارة	85.6%	87.8%	82.6%	82.6%
معوقات تتعلق بانتشار ظاهرة التجارة المستترة	83.8%	80.5%	89.1%	89.1%
معوقات تتعلق بمسألة التمويل خلال كافة مراحل عمر المشروع	80.2%	76.4%	84.8%	84.8%
معوقات تتعلق بنقص المعلومات والبيانات بكافة أنواعها	78.4%	79.7%	79.3%	79.3%
معوقات تتعلق بالبيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة الأعمال	75.2%	74.0%	78.3%	78.3%
معوقات ذات علاقة بالسوق والمنافسة	74.8%	73.2%	79.3%	79.3%
معوقات ناجمة عن الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية	74.3%	74.8%	75.0%	75.0%
معوقات تتعلق بعلاقة المشروع مع المشروعات «الروابط الأمامية والخلفية»	66.2%	61.8%	72.8%	72.8%
معوقات تتعلق بخصائص الاقتصاد المحلي وموسمية الإنتاج	56.3%	51.2%	66.3%	66.3%
معوقات تتعلق بقانون تشجيع الاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمر المحلي	48.2%	52.8%	44.6%	44.6%
معوقات تتعلق بتكاليف الإنتاج	45.9%	39.0%	56.5%	56.5%
معوقات ترتبط بخصائص القطاع الذي ينتمي له المشروع	41.9%	44.7%	38.0%	38.0%
معوقات تتعلق بضعف الدور الحكومي في دعم المشروعات	34.2%	35.8%	33.7%	33.7%

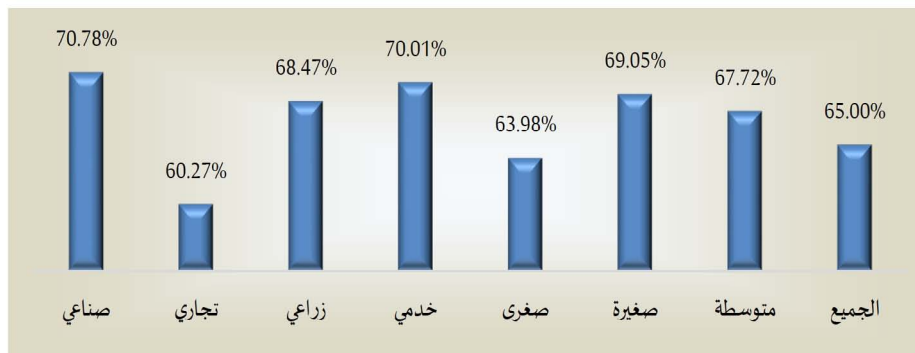
ملاحظة: نتائج الدراسة الميدانية.

وبخصوص أبرز المعوقات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب القطاع (صناعية وتجارية وزراعية وخدمية)، تشير البيانات إلى أن المشروعات الصناعية والتجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعاني بشكل رئيسي من تبعات ظاهرة التجارة المستترة، وتواجه مستوى قدرات رواد الأعمال والقائمين على المشروعات، ومسألة التمويل، ونقص المعلومات، وصغر حجم السوق والمنافسة. وتتأثر المشروعات الخدمية الصغرى والصغيرة والمتوسطة بظاهرة التجارة المستترة ونقص المعلومات والسوق والمنافسة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، والبيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتعاني المشروعات الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي من مسألة التمويل وبعض المعوقات التي ترتبط بقدرات وإنتاجية العاملين في المشروعات الزراعية.

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

ويلخص الشكل رقم (6) مستوى تأثير المعوقات السابقة على المشروعات قيد الدراسة بمجموعها وحسب الحجم وحسب القطاع. ويتضح من الشكل أن قيمة مؤشر التحديات (مجموع النسب لكل فئة من المشروعات مقسوماً على العدد) بالنسبة لجميع المتغيرات كانت أعلى من 60%، وهي أعلى من قيمة المتوسط وهو 50%، ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على قوة تأثير أداء المشروعات قيد الدراسة بأحجامها وقطاعاتها المختلفة بهذه المتغيرات والمعوقات. ويبين الشكل أن المشروعات الصغيرة كانت الأكثر تأثراً بهذه المعوقات والأكثر معاناة (المؤشر = 69.05%)، تلتها المشروعات المتوسطة (المؤشر = 67.72%)، ثم المشروعات الصغرى. ويتضح من الشكل كذلك أن المشروعات الصناعية كانت الأكثر تأثراً مقارنة بالقطاعات الأخرى (المؤشر = 70.78%)، تلتها المشروعات الخدمية (المؤشر = 70.01%)، ثم المشروعات الزراعية (المؤشر = 68.47%)، وكانت المشروعات التجارية الأقل تأثراً. ويمكن الاستدلال من الشكل على كيفية ترتيب الأولويات أمام الجهات المعنية، وكيفية توجيه الموارد المتاحة بشكل فعال يراعي الأولويات ويستهدف المشروعات بشكل صحيح. وفي إطار نتائج تحليل وتحديد أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل عام ودور مجلس التعاون وسلطنة عمان بشكل خاص، فقد تم تحديد أبرز التحديات المشتركة بين هذه الدول. وتبين الأجزاء التالية تحليلاً لأهم هذه التحديات بشكل دقيق ومفصل.

الشكل رقم (6): مؤشر مستوى تأثير معوقات النمو على المشروعات قيد الدراسة حسب الحجم والقطاع

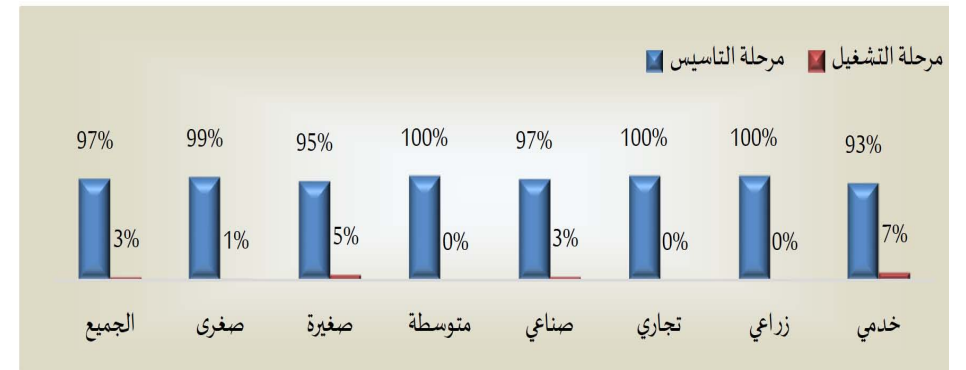


وفي هذا السياق، فإنه من الضروري التأكيد على أهمية تقديم الخدمات والمنتجات التمويلية للمشروعات بأحجامها وقطاعاتها المختلفة بكفاءة عالية، وهذا يتطلب قيام مؤسسات التمويل المختلفة (بنوك تجارية، ومؤسسات غير مصرفية، ومؤسسات متخصصة، وبنوك تمويلية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الإسلامي.. إلخ) بمتابعة الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات خلال كافة مراحل دورة حياة المشروع وتقديم ما يلزم من هذه الخدمات وبشكل يلائم المشروعات بمختلف أحجامها وقطاعاتها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التعامل مع مسألة التمويل وفهمها يتطلب ليس فقط معرفة الاحتياجات التمويلية للمشروعات، ولكن يتطلب معرفة للعوامل والمعايير التي يراعيها رواد الأعمال والقائمين على المشروعات عند اختيار مصدر وحجم التمويل. يعرض الجدول رقم (6) الترتيب التنازلي لأهم المعايير التي تستخدم للمفاضلة بين مصادر التمويل. ويتضح من الجدول أن من أبرز معايير المفاضلة بين المشروعات بغض النظر عن الحجم هو توافق المنتجات مع الشريعة الإسلامية، ومستوى التخصص في تقديم الخدمات التمويلية سواء حسب القطاع أو الحجم، إضافة إلى مدى ملائمة المنتجات لاحتياجات المشروع التمويلية. وقد تبين أن المشروعات المتوسطة تعطي أهمية كبيرة لسعر الفائدة وتكلفة التمويل، وهذا شيء منطقي في ظل قدرتها على إثبات ملاءتها المالية وإثبات قدرتها على السداد، الأمر الذي ينعكس على قدرتها على التفاوض مع مصدر التمويل.

1.3 مشكلة الوصول إلى والحصول على التمويل

تضمنت الأجزاء السابقة من الدراسة إشارة إلى مسألة التمويل بأبعادها المختلفة وتأثيرها على أداء المشروعات القائمة وعلى عملية تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشروعات حقيقية، فقد يحرم عدم توفر التمويل الكثير من رواد الأعمال من ترجمة أفكارهم الاستثمارية إلى مشروعات إنتاجية قائمة تساعد في رفع مستواهم المعيشي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الحصول على التمويل قد تواجه رواد الأعمال في مرحلة أو أكثر من مراحل دورة حياة المشروع (مرحلة التأسيس ومرحلة البناء ومرحلة التشغيل مرحلة التوسع والتطوير). يبين الشكل رقم (7) التوزيع النسبي للمشروعات حسب المرحلة الأصعب في الحصول على التمويل من وجهة نظر رواد الأعمال والقائمين على المشروعات ومن واقع تجاربهم في مشروعاتهم الاستثمارية الحالية. ويتضح من الشكل أن معظم رواد الأعمال (حوالي 97%) يعتبرون أن الحصول على التمويل في مرحلة التأسيس هو الأصعب. ويجدر هنا التأكيد على مدى خطورة تنامي مشكلة عدم الحصول على التمويل في مرحلة التأسيس وتأثيرها على مستوى التوجه نحو ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الذكور والإناث على حد سواء.

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي للمشروعات حسب المرحلة الأصعب في الحصول على التمويل



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (7): التوزيع النسبي للمشروعات حسب أبعاد وطبيعة مسألة التمويل - حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
ضعف التنسيق والتشبيك بين مصادر التمويل وغرف التجارة والصناعة	84%	80%	90%	71%
عدم المعرفة الكافية حول برامج التمويل الحكومية	83%	80%	87%	86%
صعوبة الحصول على التمويل	80%	79%	82%	71%
شروط التمويل - غير سعر الفائدة - صعبة	79%	77%	83%	71%
مصادر التمويل لا تراعي الإحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	78%	76%	80%	71%
عدم توفر التمويل الإسلامي بالشكل الكافي	74%	60%	92%	86%
صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل "نقص المعرفة عن مؤسسات التمويل والمنتجات"	62%	69%	52%	71%
ارتفاع تكاليف التمويل بأنواعه المختلفة	59%	57%	63%	43%
تمييز مصادر التمويل بين المشروعات حسب الحجم	39%	47%	27%	57%
تمييز مصادر التمويل حسب الموقع الجغرافي	35%	30%	43%	14%
تمييز مصادر التمويل بين المشروعات حسب مجال الإنتاج	30%	27%	37%	0%
قيمة المتوسط	64%	62%	67%	58%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وانطلاقاً من حقيقة أن رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة هم طرف هام في سوق الإئتمان وعنصر أساسي في عملية الاقتراض والتمويل، فقد تم استقراء آرائهم حول بعض الحلول والمقترحات التي من شأنها التقليل من حدة مشكلة التمويل، ويبين الجدول رقم (8) الترتيب التنازلي لأهم المقترحات والإجراءات التي تساعد أصحاب المشروعات من الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل من مصادر التمويل المصرفية وغير المصرفية. ومن الملفت للإنتباه تراجع ترتيب مسألة زيادة حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج ضمان القروض، وهذا قد يعكس عدم وجود مشكلة حقيقية فيما يتعلق بتوفير الضمانات المطلوبة.

الجدول رقم (6): الترتيب التنازلي لأهم المعايير التي يستخدمها رواد الأعمال للمفاضلة بين مصادر التمويل - حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
توافق المنتجات مع الشريعة الإسلامية	98%	99%	99%	71%
مؤسسة متخصصة بتمويل القطاع الإنتاجي الذي تعمل به	82%	77%	87%	86%
ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات المشروع التمويلية	80%	83%	79%	98%
سعر الفائدة	78%	77%	77%	100%
سهولة الإجراءات وسرعة الحصول على القرار	77%	82%	77%	92%
فترة السداد	75%	73%	76%	86%
التخصص في مجال تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	75%	63%	88%	98%
تكلفة الاقتراض من غير الفائدة (مواصلات، عمولة، وثائق، إلخ)	72%	73%	71%	57%
قيمة القرض المطلوب وسقف الإئتمان في المؤسسة	72%	74%	70%	71%
قيمة القسط الشهري	68%	63%	75%	57%
فترة السماح	59%	55%	66%	43%
تعاون مصدر التمويل مع شركة ضمان القروض	50%	49%	52%	43%
حجم الضمانات المطلوبة	49%	41%	55%	100%
سهولة الوصول إلى مصدر التمويل - انتشار المؤسسة في مختلف مناطق المحافظة	46%	41%	53%	43%
نوع الضمانات المطلوبة	27%	27%	26%	57%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وفي إطار العمل على تحديد الحلول المناسبة والناجعة لمسألة التمويل أو بعض أبعادها، فقد تم استقراء آراء رواد الأعمال والقائمين على المشروعات حول طبيعة ما يعانيه في مسألة التمويل وأبعاد هذه المشكلة، مع مراعاة المقارنة بين هذه الحيثيات حسب الحجم، أنظر الجدول رقم (7). ويتضح من الجدول عدم وجود فروق واضحة بين هذه الأبعاد والنتائج حسب حجم المشروع. ويتضح من قيمة المتوسط المبين في نهاية الجدول أن المشروعات الصغيرة كانت الأكثر تأثراً وتحديداً لأبعاد مسألة التمويل، تلتها المشروعات الصغرى ثم المشروعات المتوسطة. ولا تختلف أبعاد مشكلة التمويل كثيراً عند تحليلها على مستوى القطاع حيث تبين أن المشروعات الصناعية كانت الأكثر تأثراً بأبعاد مسألة التمويل (قيمة المتوسط 67%)، تلتها المشروعات التجارية (قيمة المتوسط 63%) والخدمية (قيمة المتوسط 62%)، ثم المشروعات الزراعية (قيمة المتوسط 63%).

الجدول رقم (9): الترتيب التنازلي لأهم المقترحات التي تساعد في تسهيل عملية الوصول إلى والحصول على التمويل - من وجهة نظر رواد الأعمال

النسبة	المقترحات والإجراءات
96%	القيام بالجهود اللازمة لتسهيل عملية الوصول والحصول على التمويل
96%	إعداد أدلة إرشادية حول مصادر التمويل وطرق المفاضلة بينها
88%	تنفيذ حملات تقييمية وتعريفية بهدف زيادة الوعي والمعرفة بمصادر التمويل ومنتجاتها
86%	المساعدة في تعبئة طلب القرض وإعداد الملف
85%	تأسيس وحدة متخصصة لتقديم الدعم الفني الموجه للحد من مشكلة التمويل
85%	تقديم خدمات تدريب لأصحاب المشروعات حول آليات الحصول على التمويل
84%	القيام بمهام التشبيك بين كافة الأطراف بكافة أشكاله وأساليبه
82%	تقديم خدمات استشارية
77%	التفاوض مع مؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية للحصول على عروض مغرية للمشروعات الصغيرة
77%	تنظيم لقاءات مباشرة وورش عمل بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل
69%	إعداد دراسات استشارية حول مسألة التمويل وأبعادها المختلفة وتأثيراتها وسبل مواجهتها
68%	تعريف مؤسسات التمويل باحتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التمويلية وبشكل مستمر

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

إن القيام بهذه المقترحات والمهام يحتاج إلى تضافر الجهود وتعزيز مستوى التشبيك والتكامل بين كافة المؤسسات ذات العلاقة (غرف التجارة والصناعة والهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الرفد وبنك التنمية العُماني ومديرية التجارة والصناعة والقوى العاملة وغيرها).

2.3 مشكلة السوق والمنافسة والوصول إلى الأسواق

يعتبر حجم السوق ودرجة المنافسة من أبرز العوامل التي تؤثر في أداء المشروعات بمختلف أحجامها وقطاعاتها، وقد أصبح قياس ومتابعة حجم السوق أمراً ضرورياً في كافة مراحل دورة حياة المشروع - سواءً في دراسة الجدوى أو مرحلة التشغيل أو في مرحلة التقييم والتطوير. ويشير اتساع نطاق السوق إلى قدرة المشروع على الانتشار والتوسع وزيادة الإنتاج، وينعكس حجم السوق على حجم التمويل والطاقة الإنتاجية والسياسة التسويقية. وتمثل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة جانب العرض في أسواق المنتجات، بينما تمثل جانب الطلب في أسواق مدخلات الإنتاج. ويساعد نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة - من

الجدول رقم (8): الترتيب التنازلي للعوامل التي تساعد في الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل

النسبة	البيان
98%	مرونة في تحديد سقف الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للمشروع وقدرته على السداد
97%	توفر منتجات تمويلية تراعي الوازع الديني
89%	سياسات ائتمانية تراعي طبيعة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
85%	تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وعدد الوثائق المطلوبة وتقليل تكلفته
84%	توفر منتجات تمويلية تراعي كافة الاحتياجات وتتلاءم مع طبيعة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
82%	مرونة في تحديد فترة السداد بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
81%	مرونة في تحديد قيمة القسط الشهري بحيث يتلاءم مع طبيعة المشروعات وتدفعاتها النقدية
80%	سعر فائدة مقبول يراعي اختلاف مستويات الملاءة الائتمانية بين المشروعات
80%	وجود أدلة تعرفنا بجميع مصادر التمويل المتوفرة بشكل يمكن من المفاضلة بينها
79%	مرونة في تحديد فترة السماح بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
77%	أن تكون فترة الانتظار للحصول على القرار الائتماني قصيرة
77%	حملات توعية بمصادر التمويل المختلفة
75%	وجود مؤسسة تمويلية أو أكثر متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
75%	أن تقوم المؤسسات بالوصول إلى الفئات المستهدفة في مكان عملها
70%	المرونة في تحديد الضمانات المطلوبة بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات
61%	متابعة الفئات المستهدفة وتغيير احتياجاتهم التمويلية من أجل إيجاد منتجات تلائم احتياجاتهم المتغيرة
59%	توفر مستوى متقدم من الموضوعية والشفافية عند تقييم الملاءة الائتمانية للمشروع
59%	وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة لكلا الطرفين
59%	وجود مكاتب مرخصة تعمل كوسيط بين مؤسسات التمويل والمشروعات لتسهيل عملية الاقتراض
56%	دور أكبر لشركات ضمان القروض
55%	انتشار مؤسسات التمويل في المناطق التي تعمل بها المشروعات
49%	الأخذ بعين الاعتبار وجود فروق كبيرة بين قطاعات وفروع الإنتاج (حجم السوق، حجم المشروع، الأرباح)

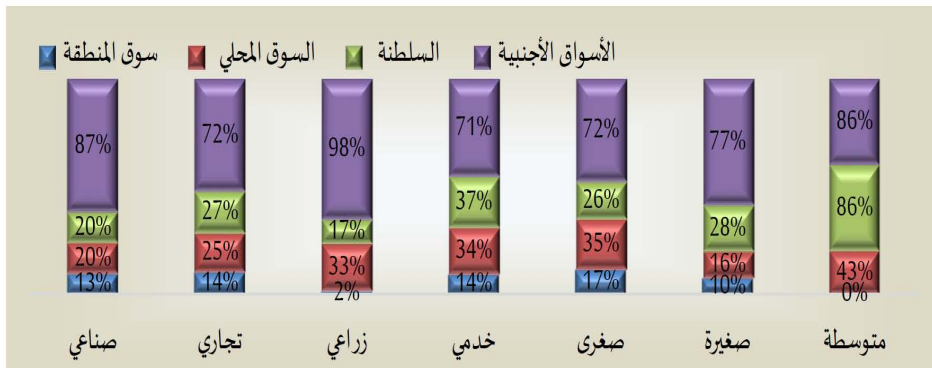
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

يبين الجدول رقم (9) آراء رواد الأعمال والقائمين على المشروعات حول الدور المطلوب والمتوقع من مؤسسات الدعم الفني بشكل عام، وبعض المقترحات التي من شأنها تعزيز مستوى العلاقة بين هذه المؤسسات والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها الغرفة في دعم ريادة الأعمال.

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

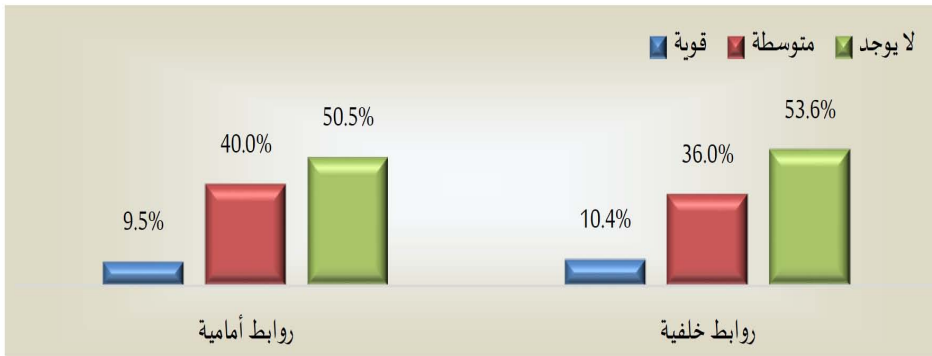
الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية على التوالي تحصل على بعض أو كل مدخلات الإنتاج من خارج السلطنة. تشير النسب الواردة في الشكل إلى ضعف العلاقات التشابكية بين المشروعات الإنتاجية والسلعية والخدمية في المحافظة. ولزيد من التحليل لمستوى العلاقة التكاملية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المحافظة وقوة الروابط الأمامية والخلفية بينها، يعرض الشكل رقم (10) التوزيع النسبي للمشروعات حسب نوع وقوة الروابط الأمامية والخلفية مع المشروعات المحلية الأخرى بغض النظر عن أحجامها والقطاعات التي تعمل فيها.

الشكل رقم (9): التوزيع النسبي للمشروعات حسب مصدر مدخلات الإنتاج والقطاع والحجم



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (10): التوزيع النسبي للمشروعات حسب نوع وقوة الروابط الأمامية والخلفية مع المشروعات المحلية

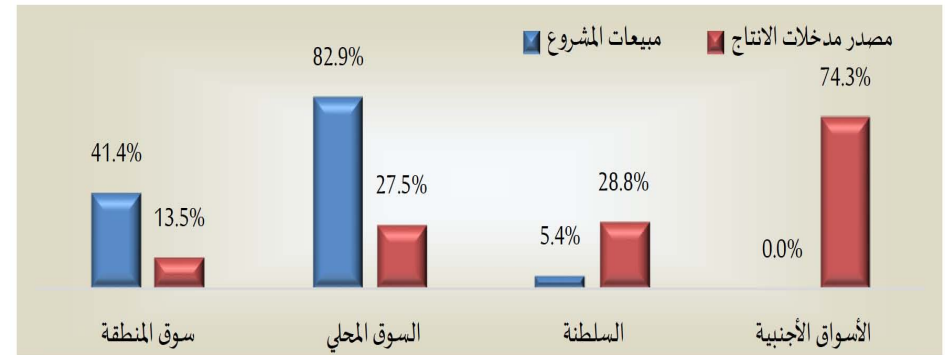


المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

خلال ما تتمتع به من روابط خلفية- في زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج وفي دعم المنتجين المحليين لهذه المنتجات، ولكن هذا يعتمد على مصدر هذه المدخلات (داخلي أم خارجي).

يبين الشكل رقم (8) التوزيع النسبي للمشروعات حسب حجم السوق ومصدر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج. ويتضح من الجدول أن حوالي 41.1% من المشروعات تعتمد على سوق المنطقة، وهذا يعني أن نموها وتطورها مرهون بشكل كبير بالنمو في حجم هذا السوق، وحجم الفئة المستهدفة في المنطقة. ويبين الجدول كذلك أن حوالي 63.6% من المشروعات تصل منتجاتها من السلع والخدمات إلى كافة مناطق المحافظة، وأن حوالي 5.4% فقط من هذه المشروعات توزع منتجاتها في محافظات أخرى في السلطنة. ويبين الشكل كذلك اعتماد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي على الأسواق الخارجية في الحصول على السلع والمواد الأولية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الميزان التجاري ويزيد من تأثيرها نتيجة تقلبات أسعار السلع وسعر الصرف.

الشكل رقم (8): التوزيع النسبي للمشروعات حسب حجم السوق ومصدر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ويبين الشكل رقم (9) كذلك الاعتماد الكبير للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الاستيراد والأسواق الخارجية في الحصول على مدخلات الإنتاج بما فيها العمالة، فحوالي 72% و 77% و 86% من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التوالي تحصل على بعض أو كل مدخلات الإنتاج من خارج السلطنة (على شكل سلع نهائية أو وسيطة). وعلى مستوى القطاع الذي تعمل به المشروعات، فقد تبين أن حوالي 87% و 72% و 98% و 71% من المشروعات

وبناءً على ما سبق، فقد بات من الضروري الانتباه إلى أهمية تعزيز مستوى التنوع في الإنتاج والدخل، وإلى أهمية تقوية مستوى الإعتماد المتبادل والروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيما بينها، وفيما بينها جميعاً وبين المشروعات الكبيرة. ولقد بات من الضروري أيضاً العمل على دراسة سلاسل القيمة للمنتجات المحلية والعمل على تعزيز المسارات الضعيفة فيها، ومحاولة بناء مجموعة من العناقيد الصناعية للقطاعات الرائدة بشكل يقلل من الإعتماد على الأسواق الخارجية، ويقلل من تأثر أداء الاقتصاد المحلي وأداء المشروعات بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية.

إن الحديث عن الوصول إلى نطاق أوسع من السوق المحلية أو إلى الأسواق الخارجية يقودنا إلى الحديث عن بعض القضايا والموضوعات ذات العلاقة، والتي تعكس بشكل أو بآخر جاهزية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للوصول إلى نطاق أوسع من الأسواق، أنظر الجدول رقم (10). يبين هذا الجدول تواضع مستوى المشاركة في المعارض المحلية لا سيما في حالة المشروعات الصغرى والصغيرة، كما يبين ضعف كبير في مستوى مشاركة المشروعات بكافة أحجامها في المعارض الخارجية. ويتضح من الجدول أيضاً: (1) تتأثر حوالي 25.7% من المشروعات سلباً بسبب قيام البعض باستيراد سلع أجنبية منافسة لمنتجاتها المحلية، مما يؤثر على قدرتها على الإنتشار والاستمرار والوصول إلى أسواق جديدة، وقد كانت المشروعات المتوسطة الأكثر تأثراً 57.1%، تلتها المشروعات الصغرى 26.8%، (2) تستفيد حوالي 35.1% من المشروعات بشكل أو بآخر من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع بعض الدول أو من تدفق السلع من وإلى السلطنة، وقد كانت المشروعات المتوسطة الأكثر استفادة 57.1% على الرغم من أنها لا تقوم بتصدير أي من منتجاتها، وإنما تستفيد من خلال الحصول على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج بأسعار مقبولة، (3) لم يصل مستوى معرفة رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول الخدمات اللازمة للوصول إلى الأسواق وحول المؤسسات التي تقدمها إلى المستوى المطلوب، وهذا يتطلب مزيد من الجهود التوعوية في هذا المجال.

وبالتدقيق بالتوزيع النسبي للمشروعات حسب الحجم (صغرى وصغيرة ومتوسطة) وقوة الروابط الأمامية، يتضح أن المشروعات الصغرى والصغيرة تعاني من ضعف واضح في هذه العلاقات والروابط، وأن المشروعات المتوسطة هي الأفضل حيث أن 13.8% منها ترتبط بروابط أمامية قوية مع المشروعات الأخرى وحوالي 32.5% يمكن وصف روابطها الأمامية مع المشروعات الأخرى بأنها متوسطة، أنظر الشكل رقم (10). أما الشكل رقم (11) فيبين مستوى قوة ومتانة الروابط الخلفية للمشروعات قيد الدراسة حسب الحجم، ويتضح من الشكل أن حوالي 10.6% وحوالي 9.8% وحوالي 14.3% من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التوالي تتصف بروابط خلفية ممتازة مع المشروعات الأخرى في المحافظة، وأن نسبة كبيرة من هذه المشروعات روابطها الخلفية ضعيفة مما يعكس ضعف العلاقة التكاملية بين المشروعات والقطاعات العاملة في المحافظة، لا سيما في ظل عدم الإطلاع على التجارب العربية في مجال خرائط الاستثمار والعناقيد الصناعية وسلاسل القيمة.

الشكل رقم (11): التوزيع النسبي للمشروعات حسب متانة الروابط الأمامية والحجم



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (12): التوزيع النسبي للمشروعات حسب متانة الروابط الخلفية والحجم



المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (10): التوزيع النسبي للمشروعات وفقاً لبعض المؤشرات ذات العلاقة بالوصول إلى الأسواق -

حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
شارك بمعارض تسويقية محلية	45.0%	49.6%	37.0%	71.4%
شارك بمعارض تسويقية خارجية	6.3%	0.8%	13.0%	14.3%
تؤثر الظروف السياسية الإقليمية على مبيعات المشروع	44.6%	55.3%	32.6%	14.3%
يستفيد المشروع من الاتفاقيات التجارية الموقعة حالياً بين السلطنة والدول الأخرى	35.1%	40.7%	26.1%	57.1%
أثرت أي من الاتفاقيات التجارية على مبيعات المشروع سلباً	25.7%	26.8%	21.7%	57.1%
حصل على شهادة ISO أو ما شابهها	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
يتبع معايير ضبط الجودة العالمية	16.2%	11.4%	20.7%	42.9%
على معرفة بالمواصفات التي تتمتع بها المنتجات المنافسة	52.7%	52.8%	52.2%	57.1%
يعلم عن مؤسسات تساعد المشروعات في الوصول إلى الأسواق	39.2%	47.2%	26.1%	71.4%
تقوم الحكومة بتقديم الحماية اللازمة للمشروعات من المنافسة الأجنبية غير العادلة	68.9%	86.2%	47.8%	42.9%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (11): التوزيع النسبي للمشروعات حسب أبعاد مشكلة السوق والمنافسة - حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
صغر حجم السوق وعدم القدرة على التوسع وعدم الاستفادة من وفورات الحجم	96.8%	94.3%	98.0%	97.0%
المنافسة من قبل منتجات محلية	94.6%	91.9%	98.9%	85.7%
موسمية الإنتاج والإيرادات	77.9%	81.3%	76.1%	42.9%
الاحتكار واتفاق بعض أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	64.9%	75.6%	50.0%	71.4%
وجود سلع منافسة من سلع ذات مستوى متدني من الجودة	63.5%	65.9%	59.8%	71.4%
المنافسة السعرية من قبل المنافسين في المنطقة	60.8%	70.7%	48.9%	42.9%
صعوبة الوصول إلى السوق المحلي والبقاء على مستوى سوق المنطقة	60.6%	61.8%	61.5%	28.6%
عدم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بالتوسع والإنتشار إلى الأسواق	56.3%	69.1%	38.0%	71.4%
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	33.8%	38.2%	27.2%	42.9%
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	21.2%	17.1%	26.1%	28.6%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وفي إطار استكمال التحليل السابق، فقد تم استقراء آراء رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول توجهاتهم المستقبلية المتعلقة بنطاق السوق والتوسع والحصة السوقية. وقد تبين أن حوالي 60.4% من المشروعات ترغب بالتوسع والإنتقال من سوق المنطقة إلى السوق المحلية داخل المحافظة والسلطنة (حوالي 56% منها مشروعات صغرى، وحوالي 41% منها مشروعات صغيرة، وحوالي 3% مشروعات متوسطة). وعند توسيع التحليل ليشمل القطاع الذي تمارس به المشروعات نشاطها، نرى أن حوالي 10.5% من المشروعات التي ترغب بالإنتقال إلى سوق أكبر (من السوق الحالي) هي مشروعات صناعية، وحوالي 46.2% مشروعات تجارية، وحوالي 4.5% مشروعات زراعية، وحوالي 38.8% مشروعات خدمية. ومن جانب آخر، وللتعرف على ميول المشروعات حسب الحجم، فقد تبين أن حوالي 60.9% من المشروعات الصغرى، وحوالي 59.8% من المشروعات الصغيرة، وحوالي 57.1% من المشروعات المتوسطة ترغب بتوسيع نطاق السوق والإنتشار داخل المحافظة أو السلطنة. كما تبين أن حوالي 46.7% وحوالي 53.5% و100% وحوالي 74.3% من المشروعات الصناعية

وتتطوي مشكلة السوق والمنافسة على أبعاد وحيثيات عديدة يلخصها الجدول رقم (11). ويتضح من الجدول أن من أهم المعوقات (من وجهة نظر رواد الأعمال والقائمين على المشروعات) تتمثل بصغر حجم السوق، وعدم الاستفادة من وفورات الحجم، وعدم القدرة على التوسع، والمنافسة من قبل المنتجات المحلية، وموسمية الإنتاج والإيرادات، والاحتكار، إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بصعوبة التوسع والإنتقال إلى نطاق أوسع من السوق بسبب وجود سلع منافسة ذات جودة منخفضة ورخيصة الثمن. وإذا ما ناقشنا أهمية المعوقات السابقة حسب حجم المشروع، نرى أن المشروعات الصغرى والصغيرة تعاني بشكل رئيسي من صغر حجم السوق (غالباً سوق منطقة)، ومن المنافسة من المنتجات المحلية، وموسمية الإنتاج، بينما تتركز التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة بصغر حجم السوق المحلي، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية ووجود سلع منافسة من منتجات ذات جودة منخفضة، وعدم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بالتوسع والإنتشار إلى الأسواق، وهذا يعني أن المشكلة الرئيسية مرتبطة بحجم السوق في المحافظة والحصة السوقية التي قد تتأثر بدخول منتجين جدد أو بالمنافسة السعرية.

الجدول رقم (12): الترتيب التنازلي لأهم العوائق التي تواجه المشروعات التي ترغب بالانتقال من سوق المنطقة

إلى السوق المحلية

النسبة	البيان
89.2%	المنافسة من قبل منتجات محلية رخيصة الثمن ولكن ذات جودة متدنية
85.1%	تقلبات الأسعار العالمية وتكاليف الإنتاج
85.1%	عدم وجود حوافز وبيئة استثمارية داعمة لعملية التوسع في الإنتاج
85.1%	عدم وجود خارطة استثمارية على مستوى المحافظة أو السلطنة
83.6%	تدني مستوى الخدمات المقدمة من مؤسسات الدعم الفني ذات العلاقة في هذا المجال
82.8%	عدم القدرة على المشاركة في المعارض التسويقية المحلية
82.1%	عدم توفر المعلومات اللازمة
81.3%	عدم وجود تشريعات وقوانين داعمة للتوسع
80.6%	عدم توفر المواد الأولية بكميات وأسعار مقبولة
79.9%	عدم وجود استراتيجية تسويقية لأسباب مالية
79.9%	عدم الوصول للتمويل اللازم
79.1%	عدم القدرة على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتوسع
79.1%	عدم توفر الدعم الفني المقدم من غرفة تجارة وصناعة ظفار
78.4%	عدم وجود دراسات سوقية متخصصة في هذا المجال وذلك بسبب عدم وجود التمويل اللازم
77.6%	عدم توفر الدعم الفني في الجوانب المالية والإدارية من قبل المشروعات المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة
76.9%	طبيعة المنتج التي قد لا تتلاءم مع مختلف الأذواق
73.9%	لا يوجد جدوى اقتصادية من التوسع والانتقال إلى السوق المحلية
65.2%	المنافسة من قبل بعض المنتجات المستوردة رخيصة الثمن ولكن ذات جودة متدنية
46.3%	المنافسة غير العادلة مع المشروعات الكبيرة
43.3%	تدني مستوى الخدمات المقدمة من الحكومة في هذا المجال
39.6%	ارتفاع أسعار الطاقة والوقود
37.3%	الضرائب وتأثيرها على تنافسية المنتجات المحلية

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

والتجارية والزراعية والخدمية على التوالي ترغب بتوسيع نطاق السوق والانتشار داخل المحافظة أو السلطنة. أما فيما يتعلق بتوجهات رواد الأعمال وأصحاب المشروعات نحو التصدير والانتقال إلى الأسواق الخارجية، فقد أشار حوالي 6.8% منهم إلى أنهم يرغبوا بالانتقال من سوق المحلية إلى الأسواق الخارجية (حوالي 40% مشروعات صغرى، وحوالي 46.7% مشروعات صغيرة وحوالي 13.3% مشروعات متوسطة). أما حسب القطاع، فقد تبين أن حوالي 13.3% من المشروعات التي ترغب بالانتقال إلى الأسواق الخارجية والتصدير هي مشروعات صناعية وحوالي 46.7% مشروعات تجارية وحوالي 13.3% مشروعات زراعية. ومن جانب آخر، وللتعرف على ميول المشروعات حسب الحجم، تبين أن حوالي 4.9% وحوالي 7.6% وحوالي 28.8% من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التوالي ترغب بالانتقال إلى الأسواق الخارجية. أما على صعيد القطاع، تبين أن حوالي 6.7% وحوالي 9.5% و50% ومن المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية على التوالي ترغب بالانتقال إلى الأسواق الخارجية والتصدير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتقال إلى نطاق أوسع للسوق وزيادة انتشار المشروع أفقياً وتعدد فروعه أو انتقال السلع والخدمات التي ينتجها المشروع إلى شريحة أكبر من المستهلكين ليست عملية سهلة، وإنما تحتاج إلى دراسة سوقية شاملة ودقيقة لكافة الأبعاد بحيث يتم مراعاة التكاليف والإيرادات والربحية المترتبة على ذلك. إن إجراء مثل هذه الدراسات يتطلب توفر المهارات والمعارف اللازمة لدى رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليقوموا بعملية التقييم واتخاذ القرار المناسب. يعرض الجدول رقم (12) الترتيب التنازلي لأهم العوائق التي تواجه المشروعات التي ترغب بالانتقال من سوق المنطقة إلى السوق المحلية. وتأتي في مقدمة هذه العوائق المنافسة من قبل منتجات محلية رخيصة الثمن ولكن ذات جودة متدنية، وتقلبات الأسعار المحلية والعالمية، وتكاليف الإنتاج، وعدم وجود حوافز وبيئة استثمارية داعمة لعملية التوسع في الإنتاج، وندرة الخدمات المقدمة من مؤسسات الدعم الفني ذات العلاقة بهذا المجال، إضافة إلى عوامل أخرى هامة يبينها الجدول رقم (12). وفي الجانب الآخر، تعتبر عملية الانتقال من السوق المحلية والتوجه نحو التصدير للأسواق الخارجية عملية أصعب من التوسع داخل الاقتصاد الوطني، حيث تواجه عملية الانتقال هذه العديد من المعوقات والصعوبات. يعرض الجدول رقم (13) الترتيب التنازلي لأهم هذه الصعوبات من وجهة نظر رواد الأعمال والقائمين على المشروعات.

وفي إطار البحث عن الحلول وتحديد الجهات المعنية بإيجاد هذه الحلول وطرحها وتفيذها، تأتي مؤسسات الدعم الفني بشكل عام و غرف التجارة والصناعة بشكل خاص في مقدمة هذه الجهات. وتشير تجارب العديد من الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال إلى وجود العديد من الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات الدعم الفني وغرف التجارة والصناعة لتعزيز فرص توسعة نطاق السوق. وانطلاقاً من تجارب هذه الدول في هذا المجال، فقد تم استقراء آراء رواد الأعمال والقائمين المشروعات حول الآليات والإجراءات المقترحة والتي يمكن القيام بها لمساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية. يعرض الجدول رقم (14) الترتيب التنازلي لأبرز هذه الآليات والإجراءات المقترحة.

الجدول رقم (14): الترتيب التنازلي لأبرز الآليات والإجراءات المقترحة التي تمكن مؤسسات الدعم الفني من مساعدة المشروعات في الوصول الأسواق

النسبة	البيان
93.7%	ورش عمل تدريبية في كيفية إجراء الدراسات السوقية والتسويقية
91.4%	إعداد خارطة استثمارية تبين الفرص الاستثمارية المحلية
91.0%	تنظيم ورش عمل وحملات توعية
87.4%	إعداد أدلة إرشادية حول آليات ومتطلبات عمليات الإستيراد والتصدير
86.5%	إنشاء وحدة متخصصة بمساعدة المشروعات في الوصول إلى الأسواق والقيام بالمهام السابقة
84.7%	تعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية والإحلال محل المستوردات
83.3%	عمليات التشبيك مع الغرف الصناعية العربية والصديقة
80.2%	تنظيم معارض محلية وخارجية للتعريف بمنتجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
78.8%	التسويق والتشبيك مع الملحقين التجاريين في السفارات
77.5%	بذل كافة الجهود اللازمة لتعزيز تنافسية المنتجات المحلية
75.2%	مساعدة المشروعات في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية
73.4%	اقتراح أسواق جديدة من خلال اتفاقيات أو مذكرات تفاهم
56.8%	مساعدة المشروعات في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية
55.0%	دراسات متخصصة في هذا المجال
54.5%	المراجعة الدورية للاتفاقيات المبرمة
50.0%	العمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الحالية

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (13): الترتيب التنازلي لأهم العوائق التي تواجه المشروعات التي ترغب بالانتقال من السوق المحلية على الأسواق الخارجية

النسبة	البيان
93.3%	عدم توفر المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية
93.3%	عدم معرفة المشروعات بالفرص التصديرية بسبب نقص الخبرة
93.3%	عدم توفر الدعم الفني في الجوانب المالية والإدارية من قبل المشروعات المعنية بالصغيرة والمتوسطة
93.3%	عدم وجود تشريعات وقوانين داعمة للتوسع وعمليات التصدير بشكل كبير
93.3%	عدم وجود وحدة متخصصة بالدعم الفني من غرفة التجارة والصناعة
93.3%	عدة وجود أدلة إرشادية حول عمليات الإستيراد والتصدير
93.3%	معوقات تتعلق بتوفر العمالة الماهرة
86.7%	ارتفاع قيمة سعر صرف الريال العُماني
86.7%	عدم وجود دراسات سوقية متخصصة في هذا المجال
86.7%	عدم وجود استراتيجية تسويقية خارجية للمشروع بسبب عوائق مالية
86.7%	نقص التمويل اللازم لعملية التوسع في الإنتاج
80.0%	محدودية الإتفاقيات التجارية التي تسهل عملية الوصول للأسواق الخارجية
80.0%	ارتفاع تكاليف الوصول للأسواق الخارجية مثل تكاليف النقل والتأمين والتكاليف الإدارية
80.0%	المنافسة غير العادلة
80.0%	طبيعة المنتج غير قابل للتصدير أو لا يتلاءم مع الأذواق في الأسواق الخارجية
80.0%	عدم وجود حوافز وبيئة استثمارية داعمة لعملية التوسع في الإنتاج للخارج
73.3%	تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بما يسهل عملية التجارة عبر الحدود
73.3%	ضعف دور السفارات في تسويق المنتجات الوطنية
66.7%	عدم القدرة أو صعوبة الالتزام بمعايير الجودة العالمية
60.0%	تدني جودة بعض المنتجات المحلية المصدرة مما يسئ إلى سمعة المنتجات المحلية
60.0%	الضرائب وتأثيرها على تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية
60.0%	عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي المستمر
60.0%	عدم المشاركة في المعارض التسويقية الخارجية
60.0%	عدم استخدام التسويق الإلكتروني
46.7%	ضعف الجهود الحكومية التي تساعد في الوصول إلى الأسواق الخارجية

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

3.3 مشكلة الوصول إلى والحصول على خدمات الدعم الفني

تتطلب المرحلة الأولى من عمر المشروع (مرحلة ما قبل الاستثمار) مهارات ومعارف في مجال دراسات الجدوى الأولية وعملية غربلة الأفكار الاستثمارية، كما تتطلب مهارات تتعلق بعملية إعداد دراسة الجدوى التفصيلية بمكوناتها المختلفة (السوقية والتسويقية والفنية والتمويلية والبيئية والقانونية والقومية والاجتماعية والمالية وغيرها). ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا، هل تتوفر لدى رواد الأعمال القدرة على القيام بكافة هذه الأمور لا سيما دراسة الجدوى؟ هل يستطيع رائد الأعمال إعداد دراسة جدوى كاملة لفكرته الاستثمارية؟ هل لديه المهارة والمعرفة اللازمة لتحليل السوق ومناقشة الجوانب الفنية؟ بالطبع، ستكون الإجابة على كثير من هذه الأسئلة بـ“لا”. وهنا يجب أن نتذكر حقيقة مفادها أن أي قرار خاطئ في هذه المرحلة (قرار إقامة المشروع أو عدم تنفيذ المشروع) قد يترتب عليه نتائج سلبية. لذا لا بد من حصول رواد الأعمال على دعم من المؤسسات ذات العلاقة والتي يطلق عليها مؤسسات الدعم الفني أو مؤسسات الدعم المؤسسي لكي يتخذ القرار الاستثماري بشكل دقيق وصحيح وعقلاني. وفي مرحلة التشغيل، يحتاج رواد الأعمال والقائمين على المشروع إلى مهارات تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة عملية الإنتاج والتوزيع وإدارة المخزون ودراسة السوق الحقيقي والتسويق وغيرها. والسؤال هنا، هل تتوفر جميع هذه المهارات المطلوبة لدى رواد الأعمال؟ وفي نفس السياق، هل يمتلك رواد الأعمال (1) المهارات والمعارف اللازمة لتدريب العاملين، (2) المهارات اللازمة لتقييم أداء المشروع، (3) المهارات اللازمة لحل المشكلات والمهارات اللازمة للوصول إلى الأسواق، (4) المهارات اللازمة للحصول على المعلومات، (5) المهارات اللازمة للحصول على التمويل وغيرها من المهام التي ترتبط بعملية التشغيل.

إن الإجابة على الأسئلة السابقة غالباً ما تشير إلى حاجة رواد الأعمال والقائمين على المشروعات إلى مجموعة من الخدمات غير التمويلية أو خدمات الدعم الفني لإتمام مراحل دورة حياة المشروع بشكل سليم. ومن أبرز احتياجات المشروعات من خدمات الدعم الفني (1) خدمات تتعلق بمجال المالية والمحاسبة (إدارة الملف الضريبي والقضايا القانونية والإجرائية، إدارة وتحصيل وجدولة الديون المترتبة لمشروعة على الآخرين، إعداد موازنات، إدارة الأمور المالية، الحصول على التمويل)، (2) خدمات في مجال التسويق (إعداد الخطة التسويقية،

قنوات وطرق التوزيع، خطط الترويج، آلية التسعير، تجزئة السوق إلى شرائح المشترين، التصدير)، (3) خدمات في مجال الموارد البشرية (الهيكل التنظيمي والتخطيط الإداري، التوصيف الوظيفي، تقييم أداء العاملين، التوظيف، قانون وتشريعات العمل)، (4) خدمات واحتياجات في مجال الإنتاج (تدريب فني، ضبط الجودة، إدارة المستودعات والمخزون من السلع والبضائع، إدارة التالف، تخطيط العملية الإنتاجية، الصحة والسلامة المهنية، الصيانة، قضايا البيئة، تحسين الإنتاجية، تدريب في مجال الإدارة)، (5) خدمات واحتياجات في مجال الإدارة (التخطيط الاستراتيجي، تقييم أداء المشروع، أساليب القيادة، إعداد التقارير، إدارة الوقت، حل المشكلات).

ويقسم المتخصصون في مجال الدعم الفني والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة معوقات حصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على خدمات تطوير من المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات إلى معوقات تتعلق بالمؤسسات نفسها (جانب العرض)، ومعوقات تتعلق بالمستفيدين أنفسهم (جانب الطلب). أما فيما يتعلق بما عليه الحال في محافظة ظفار، فإن المشروعات الصغرى والصغيرة تعاني من مشكلة الوصول إلى خدمات الدعم الفني، وعملية الحصول على هذه الخدمات، ويعود ذلك -كما أشرنا آنفاً- لأسباب تتعلق بجانب الطلب وأخرى تتعلق بجانب العرض. وعليه، فقد أصبح من الضروري استقراء آراء رواد الأعمال والقائمين على المشروعات حول هذه المسألة، حتى تكون الحلول المقترحة واقعية ومنطقية. يعرض الجدول رقم (15) الترتيب التنازلي لأهم المعوقات والعوامل التي تعيق حصول المشروع على خدمات الدعم الفني حسب الحجم -من وجهة نظر رواد الأعمال-

الجدول رقم (15): الترتيب التنازلي لأهم العوامل التي تعيق حصول المشروع على خدمات الدعم الفني حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
عدم استفادة مؤسسات الدعم الفني من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال	98.6%	99.2%	98.9%	85.7%
عدم وجود أدلة إرشادية حول مؤسسات الدعم الفني والخدمات التي تقدمها	89.2%	87.0%	91.3%	91.3%
عدم وجود مؤسسات متخصصة بتقديم الدعم الفني في المحافظة	87.8%	91.1%	83.7%	85.7%
عدم وجود وحدات متخصصة بتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة في المؤسسات	85.1%	86.2%	83.7%	85.7%
لا تراعي مؤسسات الدعم الفني الاحتياجات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	82.9%	85.4%	79.3%	85.7%
لا تستهدف مؤسسات الدعم الفني المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أماكنها	81.1%	85.4%	73.9%	73.8%
صعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني لأسباب إدارية وبيروقراطية	73.4%	62.6%	87.0%	85.7%
ضعف التنسيق والتشبيك بين مؤسسات الدعم الفني وغرفة التجارة والصناعة	72.1%	52.8%	95.7%	79.3%
الخدمات المقدمة قليلة وتقدم بطريقة تقليدية	70.3%	73.2%	65.2%	85.7%
تمييز مؤسسات الدعم الفني بين المشروعات حسب الحجم	69.8%	72.4%	67.4%	57.1%
عدم معرفة أصحاب المشروعات بوجود مؤسسات الدعم الفني أو بالخدمات المتوفرة	64.9%	66.7%	63.0%	57.1%
تمييز مؤسسات الدعم الفني بين المشروعات حسب مجال الإنتاج والقطاع	48.6%	48.8%	47.8%	57.1%
تمييز مؤسسات الدعم الفني بين المشروعات حسب الموقع الجغرافي	43.2%	49.6%	34.8%	42.9%
فروع هذه المؤسسات قليلة	38.7%	43.1%	33.7%	28.6%
ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على خدمات الدعم الفني	32.9%	35.8%	27.2%	57.1%
المتوسط	69.2%	69.3%	66.7%	74.3%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وفي إطار إشراك رواد الأعمال في تحديد الحلول المناسبة والناجعة لهذه المشكلة، فقد تم استقراء آرائهم حول أهم المقترحات، وبين الجدول رقم (16) الترتيب التنازلي لأهم

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

الآليات والإجراءات التي تمكن مؤسسات الدعم الفني وغرف التجارة والصناعة من القيام بدورها في مساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مؤسسات الدعم الفني والحصول على خدماتها حسب الحجم- من وجهة نظر رواد الأعمال.

الجدول رقم (16): الترتيب التنازلي لأهم الآليات والإجراءات التي تمكن غرفة التجارة والصناعة من مساعدة المشروعات في الوصول إلى مؤسسات الدعم الفني حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
تشجيع المؤسسات على استهداف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أماكنها	90.1%	90.2%	90.2%	85.7%
إعداد دراسات دورية لتحديد احتياجات المشروعات من هذه الخدمات	89.6%	85.4%	95.7%	85.7%
حملات توعيه بالجامعات والمعاهد	89.2%	89.4%	89.1%	85.7%
إعداد منشورات دورية تبين المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات	86.0%	91.1%	79.3%	85.7%
تأسيس وحدة واضحة الأهداف متخصصة بتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة	84.2%	82.9%	85.9%	85.7%
إيجاد خط اتصال بين المشروعات والغرفة لتلقي الآراء والمقترحات حول الموضوع	80.2%	87.0%	70.7%	85.7%
ورش عمل دورية تبين الخدمات المتوفرة المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات	79.7%	88.6%	66.3%	100.0%
استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالغرفة لتعريف المشروعات بالخدمات	78.4%	83.7%	71.7%	71.4%
تنظيم برامج تدريبية لأصحاب المشروعات حول الدعم الفني وآليات الاستفادة منه	77.9%	85.4%	78.3%	85.7%
تنظيم ورش عمل للتجار والصناعيين ولرواد الأعمال الجدد حول خدمات الدعم الفني	77.9%	80.5%	73.9%	85.7%
الإطلاع على أفضل الممارسات الإقليمية والدولية والاستفادة منها	76.1%	88.6%	58.7%	85.7%
تزويد الأعضاء بألية التقدم للحصول على الخدمة	76.1%	84.6%	64.1%	85.7%
تفعيل عملية التشبيك بين المؤسسات والمشروعات	73.4%	78.0%	66.3%	85.7%
زيادة الإنتشار للمؤسسات ذات العلاقة	55.0%	59.3%	48.9%	57.1%
المتوسط	79.6%	83.9%	74.2%	83.7%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أما احتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خدمات الدعم الفني حسب القطاعي الإنتاجي، فيتضح أن الاستشارات في مجال إدارة الطاقة، وتلك المتعلقة بالقضايا البيئية، والوصول إلى الأسواق المحلية، والاستشارات المالية والإدارية تأتي في مقدمة هذه الاحتياجات. أما المشروعات التجارية فيقع ضمن أولوياتها الخدمات الاستشارية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق المحلية وبتقييم المشروعات واتخاذ القرارات الاستثمارية، والاستشارات الإدارية، وعدد آخر من الخدمات الموضحة في الجدول. أما فيما يتعلق باحتياجات المشروعات الخدمية فتشمل الاستشارات المالية والإدارية، والخدمات المتعلقة بمهارات التسويق وتقييم المشروعات واتخاذ القرارات، وتلك المتعلقة بآليات الحصول على التمويل.

4.3 مشكلة نقص المعلومات والبيانات

نستنتج من التحليل السابق أن توفر المعلومات عن المؤسسات التي تقدم خدمات تطوير الأعمال وأنواع وطبيعة هذه الخدمات، والمعلومات اللازمة عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهذه الخدمات، والمعلومات حول آلية التقدم للحصول على هذه الخدمات يؤثر في حجم الطلب على هذه الخدمات. ولكن، ثمة معوقات تواجه عملية الحصول على هذه المعلومات وغيرها من البيانات المطلوبة في محافظة ظفار من وجهة نظر رواد الأعمال، وهذه المعوقات يبينها الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): الترتيب التنازلي لأبعاد وأسباب مشكلة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

النسبة	البيان
85.6%	صعوبة تحديد المصدر الصحيح للمعلومات والبيانات المطلوبة
85.6%	ندرة المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والخارجية
84.2%	عدم وجود وحدة متخصصة بقضايا المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والبيانات اللازمة لها
82.4%	عدم وجود قاعدة بيانات جاهزة يمكن اللجوء إليها في غرف التجارة والصناعة
79.7%	عدم وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة
78.8%	تعدد مصادر المعلومات وتضاربها في بعض الأحيان
78.4%	عدم دقة المعلومات وعدم شموليتها
62.6%	لا يوجد جهة معينة تعمل على تحديث المعلومات الموجودة
59.9%	الاعتماد على البيانات غير الرسمية
54.1%	اقتصار الحصول على المعلومة على فئة معينة من أصحاب المشروعات الصغيرة
53.2%	ضعف مستوى المعلومات عن مصادر التمويل
47.3%	المعلومات المتوفرة غير قابلة للاستخدام وتحتاج إلى ترتيب وتصنيف
41.0%	تكلفة الحصول على المعلومات مرتفعة « الوقت والجهد والتكلفة »

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وفي نهاية تحليل مسألة الدعم الفني الخاص بالمشروعات الصغرى الصغيرة والمتوسطة، وبعد التعرف على طبيعة المعوقات التي تقلل من فرص الحصول على هذه الخدمات من قبل هذه المشروعات، وبعد التعرف على الآليات المقترحة لتعزيز مؤسسات الدعم الفني بشكل عام ودور غرفة التجارة والصناعة بشكل خاص، ومن أجل تحديد الأولويات التي يجب أن تراعيها وتركز عليها الغرفة، فقد بات من الضروري التعرف على أهم الاحتياجات المستقبلية للمشروعات بأحجامها وقطاعاتها المختلفة من خدمات الدعم الفني المختلفة. يبين الجدول رقم (17) التوزيع النسبي لخدمات الدعم الفني التي تحتاجها المشروعات قيد الدراسة.

الجدول رقم (17): التوزيع النسبي لخدمات الدعم الفني التي يحتاجها المشروعات قيد الدراسة

نوع الخدمة المطلوب	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
خدمات استشارية متعلقة بالوصول إلى الأسواق المحلية	90.1%	90.2%	90.2%	85.7%
الاستشارات المالية - دراسة الجدوى والتحليل المالي	81.5%	79.7%	84.8%	71.4%
الاستشارات الإدارية	78.8%	82.9%	72.8%	85.7%
مهارات تقييم المشروعات واتخاذ القرارات الاستثمارية	76.6%	82.9%	68.5%	71.4%
تطوير عمليات التسويق	74.3%	80.5%	65.2%	85.7%
الوصول إلى مصادر التمويل	71.2%	74.0%	67.4%	71.4%
الحصول على التمويل	70.7%	78.9%	58.7%	85.7%
المشاركة في المعارض التسويقية	67.6%	76.4%	55.4%	71.4%
مهارات التعامل مع المشكلات الفنية والإدارية	67.6%	76.4%	54.3%	85.7%
استشارات قانونية	65.3%	74.0%	53.3%	71.4%
إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل	64.4%	74.0%	51.1%	71.4%
تطوير الموارد البشرية - التدريب وغيرها	59.0%	59.3%	58.7%	57.1%
التدريب المهني والفني	48.6%	50.4%	46.7%	42.9%
تصميم الموقع الإلكتروني	42.8%	25.2%	63.0%	85.7%
استشارات في مجال إدارة الطاقة	33.3%	24.4%	44.6%	42.9%
تطوير المنتج وعمليات الإنتاج	30.6%	22.8%	37.0%	85.7%
البحوث والدراسات التطبيقية	29.7%	18.7%	41.3%	71.4%
استشارات في القضايا البيئية	29.3%	18.7%	42.4%	42.9%
خدمات استشارية متعلقة بالتصدير والوصول إلى الأسواق	28.4%	21.1%	34.8%	71.4%
تكنولوجيا وأنظمة المعلومات	24.3%	10.6%	38.0%	85.7%
تطوير تكنولوجيا التصنيع	6.3%	0.0%	14.1%	14.3%
المتوسط	54.3%	53.4%	54.4%	69.4%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

5.3 التحديات المتعلقة بإدارة المشروع والعوامل الداخلية

تشمل العوامل الداخلية التي قد تؤثر في أداء المشروع وقدرته على التطور، خصائص وقدرات صاحب المشروع وقدراته الإدارية والقيادية والفنية، وعوامل تتعلق بالجوانب الفنية (اختيار الموقع، واختيار أسلوب الإنتاج). كما تتضمن هذه العوامل تلك المرتبطة بالعاملين والإنتاجية ومدى كفاءة العمليات التشغيلية (التسويق وإدارة المخزون والإدارة المالية وغيرها). يعرض الجدول رقم (19) الترتيب التنازلي لأبرز معوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتعلقة بإدارة المشروع حسب الحجم. ويتضح من الجدول أن من أبرز هذه العوامل ضعف قنوات وأساليب التسويق، وعدم وجود خطة تسويقية، والمعوقات ذات العلاقة بالعاملين وإنتاجيتهم، إضافة إلى تلك التي تتعلق بسلوك رائد الأعمال في مرحلة التأسيس وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وكفاءة العمليات الإدارية. ويتضح من قيم المؤشر (المتوسط) الواردة في هذا الجدول أن المشروعات المتوسطة كانت الأكثر معاناة من هذه المعوقات، تلتها المشروعات الصغرى ثم المشروعات الصغيرة. أما بخصوص القطاع، فقد تبين أن المشروعات التجارية كانت الأكثر تأثراً بهذه المعوقات، تلتها المشروعات الزراعية، ثم المشروعات الصناعية، وكانت المشروعات الخدمية الأقل تأثراً، وهذه نتيجة منطقية سهلة التفسير.

الجدول رقم (19): الترتيب التنازلي لأبرز معوقات نمو المشروعات المتعلقة بإدارة المشروع- حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
ضعف قنوات وأساليب التسويق وعدم وجود خطة تسويقية	83.8%	88.6%	77.2%	85.7%
معوقات مرتبطة بالعاملين (الإنتاجية والولاء ومعدلات ترك العمل الخ)	81.1%	85.4%	75.0%	85.7%
أخطاء تتعلق بمرحلة التأسيس	79.3%	82.1%	75.0%	85.7%
معوقات داخلية تتعلق بإدارة المشروع من قبل مالك المشروع أو العمالة الوافدة	77.0%	82.9%	68.5%	85.7%
معوقات فنية (بعد الموقع عن الإدارة، طريقة الإنتاج، التكنولوجيا...)	48.2%	48.8%	44.6%	85.7%
تدني مستوى الإنفاق على البحث والتطوير	37.8%	13.0%	14.1%	14.3%
عدم وجود آليات واضحة للاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول	33.8%	39.0%	27.2%	28.6%
ضعف مستوى التطوير في أساليب الإنتاج بشكل يواكب المنافسين	27.0%	24.4%	15.2%	0.0%
عدم استفادة المشروعات من الحوافز والتسهيلات الحكومية	25.2%	21.1%	27.2%	71.4%
عدم استخدام أساليب التقييم الدوري لمعرفة الأداء	74.3%	76.4%	70.7%	85.7%
المتوسط	56.8%	56.2%	49.5%	62.9%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

6.3 التحديات المتعلقة بتكاليف الإنتاج والتضخم

يتأثر أداء المشروعات بأحجامها وقطاعاتها المختلفة بكيفية إدارة العملية الإنتاجية ومستوى كفاءة إدارة التكاليف. وتشير الكثير الدراسات المتخصصة إلى أن الأخطاء المتعلقة بإدارة تكاليف الإنتاج من أبرز محددات أداء المشروعات واستمراريتها. ونشير هنا إلى أن عملية إدارة عملية الإنتاج تتأثر بعوامل داخلية (تتعلق بخصائص المشروع وخصائص الإدارة)، كما تتأثر بعوامل خارجية قد تكون خارجة عن إرادة إدارة المشروع لكن لا بد من توفر المهارات اللازمة للتعامل معها والتقليل من تأثيرها على أداء المشروع. يبين الجدول رقم (20) الترتيب التنازلي لأهم محددات التكاليف التشغيلية للمشروعات قيد الدراسة حسب الحجم. ويتضح منه أن من أبرز هذه المحددات: الأخطاء الإدارية الناجمة عن نقص الخبرة في التعامل مع المشكلات، وارتفاع تكاليف النقل (نقل المنتج أو المواد الأولية)، وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، ونقص تصاريح العمالة الوافدة ونقص العمالة الفنية المحلية المؤهلة، وارتفاع تكاليف التسويق والمشاركة في المعارض التسويقية، ونقص المهارات الخاصة بطرق ضبط التكاليف، وعدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم. ويتضح من قيم المتوسط الواردة في الجدول أن المشروعات المتوسطة كانت الأكثر معاناة من التحديات التي تؤثر في التكاليف، تلتها المشروعات الصغرى، ثم المشروعات الصغيرة. ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى أن المشروعات الصناعية كانت الأكثر تأثراً بهذه المعوقات، تلتها المشروعات التجارية، ثم المشروعات الخدمية، وكانت المشروعات الزراعية الأقل تأثراً.

7.3 التحديات المتعلقة بالإيرادات والحصة السوقية

تعتبر الإيرادات -جنباً إلى جنب مع تكاليف الإنتاج- من أهم محددات الربحية والأداء المالي للمشروعات الاقتصادية بأحجامها وقطاعاتها المختلفة، ولقد أصبحت هذه المشروعات مطالبة بمتابعة حصتها السوقية ومنافسيها بهدف المحافظة على استقرار إيراداتها وتدفعاتها النقدية الأخرى، وهذا يتطلب متابعة حثيثة لمحددات الإيرادات والتعامل معها بكفاءة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤسسات الدعم الفني مطالبة كذلك بتقديم مجموعة من الخدمات التي تساعد المشروعات ورواد الأعمال على استكشاف العوامل المؤثرة في الإيرادات وكيفية التعامل معها. وعليه، فقد تم استقراء آراء المشروعات قيد الدراسة حول أهم محددات الإيرادات والحصة السوقية، ويبين الجدول رقم (21) الترتيب التنازلي لهذه المحددات والعوامل من وجهة نظر المستجيبين. ويعرض الجدول أيضاً العوامل التي تؤثر في إيرادات المشروع وحصته السوقية وربحيته حسب الحجم، وتبين أن من أبرز العوامل المؤثرة على المشروعات الصغرى على وجه التحديد موسمية الإنتاج والمبيعات، وتدني مستوى المشتريات الحكومية، وصغر حجم السوق. أما في حالة المشروعات الصغيرة، فقد ظهر إلى السطح عدد من العوامل أهمها موسمية الإنتاج والمبيعات، وتدني مستوى المشتريات الحكومية، والمنافسة المحلية، وضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية. أما في حالة المشروعات المتوسطة، فقد برزت عوامل تتعلق بتدني مستوى المشتريات الحكومية، وضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية، وضعف الروابط الأمامية مع المشروعات الأخرى العاملة في المحافظة، وتدني مستوى الولاء للمنتج المحلي، وموسمية الإنتاج والمبيعات. ويبين مؤشر تأثير محددات الإيرادات (مجموع النسب المقابلة لكل متغير مقسوم على عددها) بأن المشروعات المتوسطة كانت الأكثر تأثراً بهذه العوامل، تلتها المشروعات الصغرى، ثم المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (20): الترتيب التنازلي لأهم محددات التكاليف التشغيلية للمشروعات قيد الدراسة -

حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
التكاليف الناجمة عن الأخطاء الإدارية ونقص الخبرة	84.7%	90.2%	76.1%	100.0%
ارتفاع تكاليف النقل (نقل المنتج أو المواد الأولية) بسبب الموقع	82.0%	91.9%	67.4%	100.0%
ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة	81.5%	86.2%	73.9%	100.0%
نقص تصاريح العمالة الوافدة ونقص العمالة المحلية المؤهلة	80.6%	86.2%	71.7%	100.0%
ارتفاع تكاليف التسويق والمشاركة في المعارض التسويقية	80.2%	89.4%	66.3%	100.0%
نقص المعلومات حول طرق ضبط التكاليف	79.7%	87.8%	67.4%	100.0%
عدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم	79.3%	84.6%	70.7%	100.0%
عدم الاستفادة من وفورات الحجم بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق	78.4%	84.6%	68.5%	100.0%
ارتفاع أسعار المواد الأولية المحلية	77.0%	81.3%	71.7%	71.4%
تدني إنتاجية العمالة	75.7%	82.1%	65.2%	100.0%
لا تقوم غرفة التجارة والصناعة بتقديم خدمات دعم فني تساعد في تقليل التكاليف	72.1%	77.2%	63.0%	100.0%
عدم الاستفادة من خدمات المؤسسات المعنية الهادفة إلى تقليل تكاليف الإنتاج	67.1%	63.4%	72.8%	57.1%
تدني مستوى الاستفادة من برامج التدريب المهني في رفع كفاءة العاملين	61.3%	72.4%	45.7%	71.4%
التكاليف الإضافية الناجمة عن عدم استخدام نظم المعلومات في الإدارة	51.8%	60.2%	39.1%	71.4%
التكاليف المترتبة على الالتزام بالمواصفات الفنية المحلية والدولية	50.5%	65.9%	31.5%	28.6%
ارتفاع تكاليف التمويل «الفائدة والتكاليف غير المباشرة»	49.5%	53.7%	44.6%	42.9%
ارتفاع نسبة التالف من المنتجات سواء أثناء أو بعد عملية الإنتاج	41.4%	43.9%	37.0%	57.1%
ارتفاع أجور العاملين بسبب سياسة الحد الأدنى للأجور	38.7%	37.4%	40.2%	42.9%
ارتفاع أسعار الطاقة (الكهرباء)	38.7%	36.6%	40.2%	57.1%
ارتفاع أسعار الطاقة (الوقود)	29.7%	33.3%	23.9%	42.9%
ارتفاع تكاليف التدريب	19.8%	0.0%	40.2%	100.0%
أساليب وطرق الإنتاج غير حديثة	16.2%	17.9%	15.2%	0.0%
ارتفاع الضرائب والرسوم بشكل عام	15.3%	17.1%	13.0%	14.3%
ارتفاع الضرائب على المواد الأولية المستوردة	14.4%	10.6%	19.6%	14.3%
ارتفاع نسبة المسروقات	9.5%	2.4%	19.6%	0.0%
ارتفاع تكاليف التصدير والاستيراد	5.0%	0.0%	10.9%	14.3%
المتوسط	53.1%	56.0%	48.3%	64.8%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (21): الترتيب التنازلي لأهم العوامل التي تؤثر في الإيرادات والحصة السوقية للمشروع حسب الحجم

البيان	الجميع	صغرى	صغيرة	متوسطة
تدني مستوى المشتريات الحكومية من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	85.1%	89.4%	79.3%	100.0%
المنافسة المحلية من القطاع غير المنظم (جودة أقل وأسعار أقل)	82.9%	86.2%	77.2%	89.4%
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	82.4%	86.2%	76.1%	100.0%
ضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية	82.4%	85.4%	77.2%	100.0%
صغر حجم السوق الذي يعمل فيه المشروع	82.0%	87.8%	72.8%	100.0%
تدني الإيرادات الناجم عن ضعف القدرة على التوسع	82.0%	87.8%	72.8%	100.0%
ضعف الروابط الأمامية مع المشروعات الأخرى العاملة في المحافظة	79.3%	87.8%	66.3%	82.0%
تدني مستوى الولاء للمنتج المحلي	77.9%	85.4%	66.3%	100.0%
موسمية الإنتاج والمبيعات	77.9%	89.4%	81.5%	100.0%
تدني هامش الربح بسبب التوجه إلى المنافسة غير العادلة	77.5%	82.9%	68.5%	85.1%
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	77.0%	81.3%	69.6%	100.0%
تغير أذواق المستهلك المحلي وعدم قدرة المشروع على مواكبتها	77.0%	83.7%	66.3%	100.0%
تدني أسعار السلع بسبب المنافسة السعرية	76.1%	84.6%	63.0%	89.4%
عدم الاستفادة من الإتاقيات الثنائية في تصريف الإنتاج وزيادة المبيعات	72.1%	79.7%	59.8%	100.0%
عدم وجود تنوع في الإنتاج (عدد محدود من المنتجات)	57.7%	56.1%	35.9%	42.9%
تدني الإيرادات بسبب حداثة عمر المشروع (قصر عمر المشروع)	32.4%	43.9%	17.4%	28.6%
المتوسط	75.1%	81.1%	65.6%	91.1%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وبخصوص محددات الإيرادات والعوامل التي تؤثر في نموها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فقد تبين أن أبرز العوامل التي تؤثر في إيرادات المشروعات الصناعية وحصتها السوقية وطاقاتها الإنتاجية هو تدني مستوى المشتريات الحكومية، وصغر حجم السوق، والمنافسة المحلية، وضعف القدرة على التوسع، وضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية، واتساع خيارات المستهلك والتغير المستمر في أذواق المستهلك المحلي، وموسمية الإنتاج والمبيعات. وقد كانت المحددات السابقة هي ذاتها أبرز محددات الإيرادات والحصة السوقية في المشروعات التجارية والخدمية والزراعية إلا أن مسألة موسمية الإنتاج كانت أكثر تأثيراً في المشروعات الزراعية. ويظهر مؤشر تأثير محددات الإيرادات والحصة السوقية حسب القطاع الإنتاجي إلى أن المشروعات التجارية كانت الأكثر تأثراً، تليها المشروعات الصناعية، ثم المشروعات الخدمية.

8.3 التحديات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة الأعمال

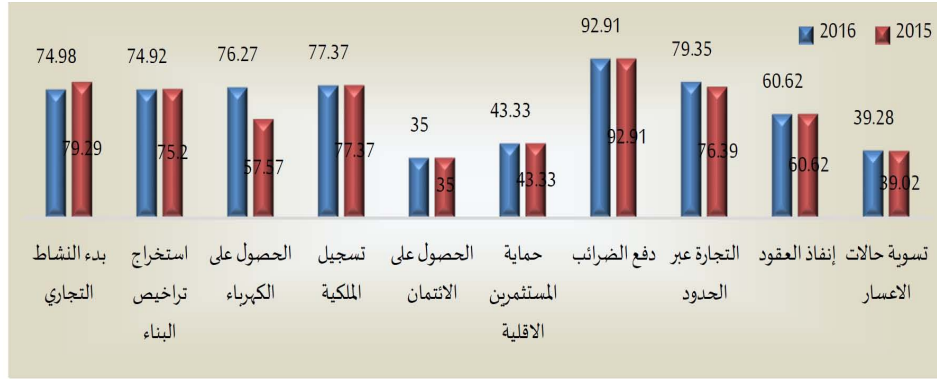
يهدف هذا الجزء إلى تقييم بيئة الأعمال في السلطنة من خلال تحليل بعض المؤشرات الدولية التي تركز على تحليل بيئة الأعمال مثل مؤشر ممارسة الأعمال لعام 2016، ومؤشر جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادر، ومؤشر التنافسية العالمية حسب مخرجات منتدى الاقتصاد العالمي حسب دراسات معهد فريزر الكندي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم هذه المؤشرات مركبة وتتكون من مؤشرات فرعية تركز على أهم المحاور الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار والتي من أهمها الاستقرار المؤسسي والقانوني، والاستقرار في توقعات المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير الموارد البشرية ذات الإنتاجية العالية والاستقرار الاقتصادي، والتركيز على دور القطاع الخاص القوي والمنافسة والتفاعل ضمن بيئة العمل التجارية والتنوع القطاعي والاستثماري.

1.8.3 سهولة ممارسة الأعمال في سلطنة عُمان: تقرير البنك الدولي

يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي عام 2016 ترتيب 189 دولة حسب مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وقد جاء التقرير تحت شعار "قياس الجودة والكفاءة التنظيمية". ويعتمد التقرير في منهجيته على 10 مؤشرات رئيسية ينبثق عن كل منها مجموعة من المؤشرات الفرعية. يغطي هذا التقرير الدول العربية بما فيها سلطنة عُمان التي جاءت في المرتبة 70 من أصل 189 دولة، الأمر الذي يعكس تحسناً واضحاً في الترتيب - بمقدار 7 نقاط - مقارنة بتقرير عام 2015. وقد حققت السلطنة مكانة ممتازة بين الدول العربية، حيث جاءت السلطنة بالمرتبة الرابعة بين الدول العربية ودول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر. وشهدت السلطنة أيضاً تحسناً في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من 63.67 عام 2015 إلى 65.4 عام 2016، نتيجة الجهود التي بذلتها الحكومة لتهيئة بيئة الأعمال وزيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بشكل عام، وإلى التحسن الحاصل في ترتيب السلطنة في مؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشر تسوية حالات الإعسار. ويلاحظ من الشكل رقم (13) عدم تغير ترتيب السلطنة في مؤشر دفع الضرائب (المرتبة 10)، ومؤشر إنفاذ العقود (المرتبة 70). وقد شهد ترتيب السلطنة في بعض المؤشرات

الشكل رقم (14): التغير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في المؤشرات الرئيسية في تقرير

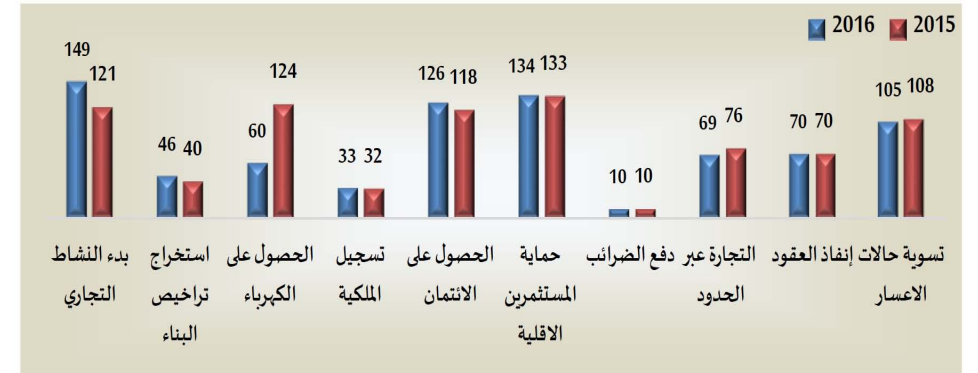
البنك الدولي



ويتأثر ترتيب السلطنة في المؤشرات الرئيسية، وكذلك مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بمستوى الإصلاحات التي تقوم بها السلطنة لتحسين بيئة الأعمال سواء كان ذلك بمبادرة منها أو اتباعاً لأفضل الممارسات الدولية. ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن عدد الإصلاحات التي سجلتها السلطنة خلال الفترة (2006-2015) بلغت 9 إصلاحات. وتوزعت هذه الإصلاحات في مجالات أهمها البدء بالنشاط التجاري (3 إصلاحات)، والحصول على الكهرباء (1 إصلاح)، والحصول على الائتمان (2 إصلاح)، ودفع الضرائب (2 إصلاح)، والتجارة عبر الحدود (1 إصلاح). وبهذا لم تسجل السلطنة أي إصلاح في مجالات عديدة (استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين الأقلية والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار). وبالتدقيق بمراحل دورة حياة المشروع والتي قسمها تقرير البنك الدولي إلى خمس مراحل، كما هو موضح في الشكل رقم (15)، وبناءً على بيانات السلطنة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016، يتضح أن المشروعات الاستثمارية بكافة أحجامها (صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة) وقطاعاتها (صناعية وتجارية وخدمية وزراعية وغيرها) تواجه بعض التحديات التي تتعلق بمدى سهولة ممارسة الأعمال في كافة مراحل دورة المشروع.

تراجعاً بسيطاً كما هو الحال في مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر تسجيل الملكية ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين الأقلية. أما التراجع الكبير في ترتيب السلطنة في المؤشرات الفرعية، فقد كان في حالة مؤشر البدء بالنشاط التجاري (وهو من أبرز المؤشرات ذات العلاقة بتأسيس المشروعات الصغرى والصغيرة). وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أبرز المؤشرات ذات العلاقة بقطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة هي المؤشرات التي ترتبط بالمراحل الأولى من دورة حياة المشروع، والتي تشمل مؤشر البدء بالنشاط التجاري ومؤشر استخراج التراخيص ومؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر تسجيل الملكية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن السلطنة شهدت أفضل تحسن عالمي في مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث حسنت قدراتها لقياس ومتابعة انقطاعات التيار الكهربائي.

الشكل رقم (13): ترتيب السلطنة في المؤشرات الرئيسية في تقرير البنك الدولي



وفيما يخص، مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء على مستوى المؤشرات الرئيسية العشرة في عام 2016 مقارنة بنظيره عام 2015، فقد تحسن المقياس في ثلاثة مؤشرات (مؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشر تسوية حالات الإعسار)، وتراجع مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في مؤشرين (مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء)، وبقي مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء ثابتاً في حالة المؤشرات الخمس الأخرى، كما هو مبين في الشكل رقم (14).

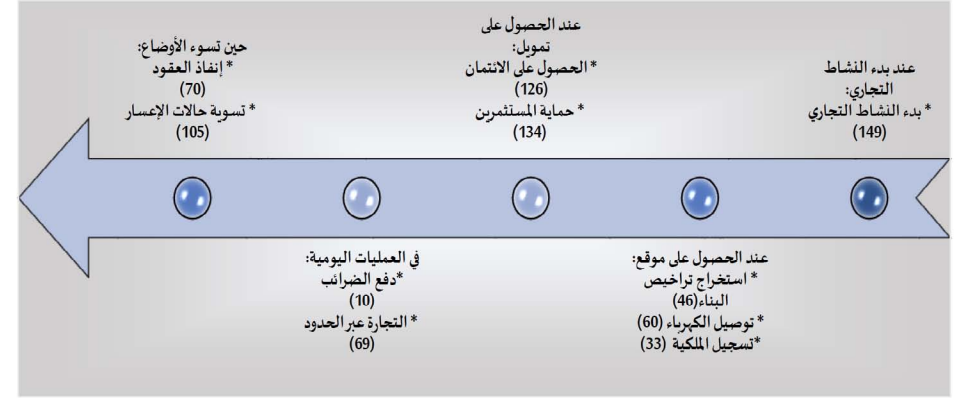
وفي نفس السياق، يجب الإشارة إلى أن تقرير البنك الدولي قد بدأ بتوفير بيانات عن كثافة دخول الأعمال الجديدة وعن مستوى ريادة الأعمال وحجم النشاط التجاري في الدول التي يغطيها التقرير، حيث اعتمد مؤشرين رئيسيين هما نسبة عدد الشركات المسجلة حديثاً لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين عمر 15 و64 سنة)، وعدد الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة والتي تعمل في القطاع الرسمي. وتشير النتائج الخاصة بالسلطنة إلى أن قيمة المؤشر الأول في تقرير عام 2016 بلغت حوالي 1.02%، بينما بلغ عدد الشركات الجديدة ذات مسؤولية محدودة وفقاً لآخر بيانات متوفرة حوالي 2730 شركة. وعليه، مما سبق يمكن الاستدلال على بعض أبرز أسباب ضعف التوجه نحو الاستثمار من قبل رواد الأعمال والمستثمرين المحليين وتدني نسبة التنفيذ للمشروعات الواعدة لا سيما إذا ما لاحظنا وبشكل واضح نتائج الجهود الحقيقية والمتكاملة في السلطنة الرامية إلى تعزيز الاستثمار المحلي وتحفيز المدخرات المحلية.

2.8.3 جاذبية الاستثمار في سلطنة عُمان: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015 إلى أن السلطنة حصلت على المرتبة 51 من أصل 109 دول يغطيها التقرير (تم مؤخراً استبعاد ليبيا وسوريا من التقرير لتعذر الحصول على البيانات)، وهو أقل من متوسط ترتيب الدول العربية المشاركة في التقرير (16 دولة) البالغ 67، لكنه مقارب للمتوسط العالمي الذي يبلغ 55، أنظر الشكل رقم (17). أما قيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، فقد بلغت 45.4 نقطة من أصل 100 نقطة. ويعتبر ترتيب السلطنة متوسطاً حيث أنه مقارب جداً للمتوسط العالمي (45.8 نقطة)، ويزيد عن متوسط قيمة المؤشر في مجمل الدول العربية (40.4 نقطة).

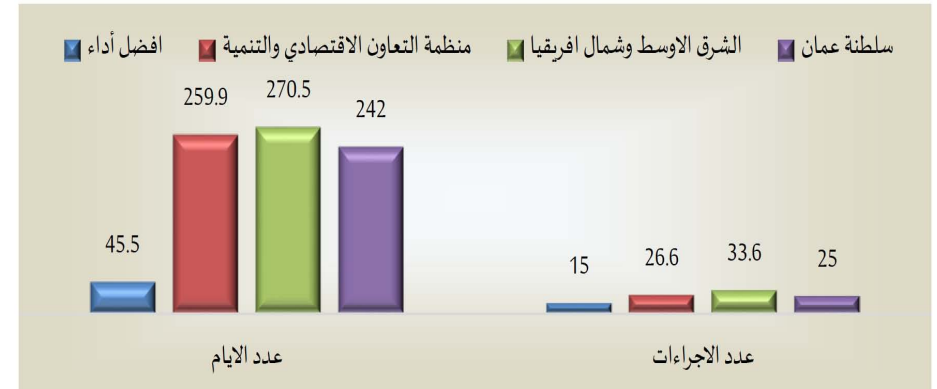
ويشير أداء السلطنة حسب المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام، إلى أن قيمة المؤشر في حالة مجموعة العوامل الأساسية قد بلغ 61.2 نقطة، وهو أعلى من قيمة المتوسط في الدول العربية (51.9 نقطة)، وأعلى كذلك من المتوسط العالمي (57.4 نقطة). وبلغت قيمة مؤشر مجموعة العوامل الكامنة للسلطنة حوالي 51.9 نقطة، وهي أعلى من قيمة المتوسط العالمي (50.9 نقطة) والمتوسط في الدول العربية (47.1 نقطة). أما قيمة مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، فتشير إلى ضعف واضح في الأداء، فقد كانت قيمة المؤشر هي الأقل مقارنة مع مؤشرات المجموعات الأخرى، حيث بلغت 26.5 نقطة، وهي أعلى من المتوسط

الشكل رقم (15): مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال خلال دورة حياة المشروع الاستثماري وفقاً لتصنيف تقرير البنك الدولي



وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن عدد الإجراءات اللازمة للبدء بالنشاط التجاري والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية في السلطنة، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2016 بلغت 25 إجراء، وتحتاج إلى 242 يوماً عمل لإتمامها. وعلى الرغم من أنها قيم تبدو مرتفعة، إلا أنها تعتبر جيدة إذا ما قورنت بمتوسط هذه القيم (عدد الإجراءات وعدد الأيام) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنها مرتفعة جداً إذا ما قورنت بذات القيم في الدول ذات أفضل أداء، أنظر الشكل رقم (16).

الشكل رقم (16): عدد الإجراءات والأيام في السلطنة مقارنة بالدولة ذات أفضل أداء



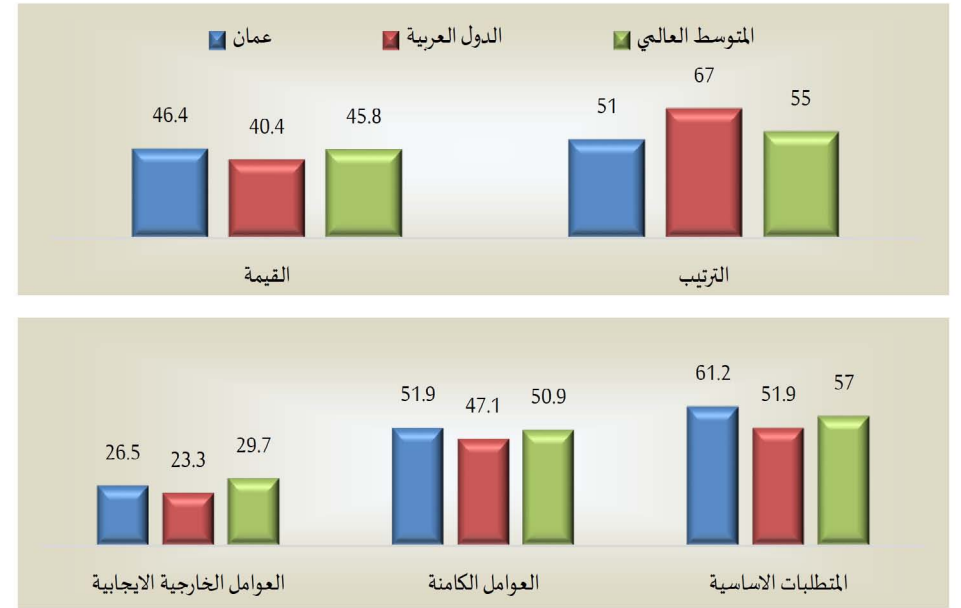
حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي تحسن 6 مراكز، ويعزى تحسنها إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص العُماني في النشاطات الاقتصادية لعام (2016/2015). كما أكدت نتائج التقرير تحقيق السلطنة مراكز متقدمة في العديد من المؤشرات الأخرى، فقد حصلت على المراكز من 20 إلى 39 عالمياً في عدة مجالات وهي: عدد إجراءات تأسيس مشروع وتكلفة السياسة الزراعية والقدرة على منع هجرة المواهب، ومتانة النظام المصرفي، والواسطة في اتخاذ القرارات الحكومية، علاوة على جودة الموائى، والتصنيف الائتماني للدولة، وتوافر رأس المال المغامر، وقبول تفويض الصلاحيات، وهدر الأموال العامة، وأخلاقيات المؤسسات الخاصة، وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق والدفعات غير الموثقة، وجودة البنية التحتية العامة، وحقوق الملكية، وجودة مصادر الطاقة الكهربائية، وحماية حقوق صغار المستثمرين، والتمويل عبر الأسواق المالية المحلية. هذا ويعتبر تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016) بمثابة عملية تقييم سنوية للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والتنمية في اقتصادات دول العالم.

ونخلص هنا بالقول أنه يوجد عدد من المسارات التي يمكن أن تحسن الوضع الاستثماري للسلطنة خلال فترة الخطة التنموية التاسعة (2016-2020) وبالتزامن مع تنفيذ رؤية السلطنة 2020، ومن أهم هذه المسارات والأولويات: (1) ضرورة إقرار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، (2) ضرورة الاستفادة من مخرجات تقييم الوضع الاستثماري في السلطنة، (3) ضرورة الاستفادة من وجود فرص حقيقية لتعزيز الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية الرائدة، (4) ضرورة الاستفادة من مخرجات اللجنة الرئيسية للرؤية المستقبلية «عمان 2040م»، (5) ضرورة الاستفادة من أهم مرتكزات عُمان (2020-2040)، (6) ضرورة الاستمرار في دعم وتحفيز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، (7) ضرورة الاستمرار في تطوير القطاع السياحي وتوجيه مزيد من الاستثمارات في القطاع اللوجستي، (8) ضرورة الاستمرار في تطوير التشريعات المسهلة للاستثمارات التجارية والصناعية.

وأخيراً وليس آخراً، شمل التحليل السابق أبرز القضايا والتحديات التي تواجهها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان كحالة دراسية، وقد تم تحليل هذه التحديات وأسبابها وتباعثها بشكل دقيق، إلا أن الأهم من ذلك هو تحديد الجهات المسؤولة عن

في الدول العربية (23.3 نقطة)، لكنها أقل بكثير من المتوسط العالمي (29.7 نقطة). ويخلص تقرير مناخ الاستثمار إلى تواضع نسبي في قيم مؤشرات اقتصاديات التكتل ومؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الوساطة المالية والقدرة التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. ومن التحليل السابق، نستطيع القول أن هناك تطابق إلى حد كبير في نظرة المؤسسات الدولية المعنية ببيئة الأعمال كالبانك الدولي، ونظرة المؤسسات الإقليمية كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فيما يتعلق ببيئة الاستثمار وحقبة وجود عوائق تواجه المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

الشكل رقم (17): ترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في السلطنة



3.8.3 مؤشر التنافسية العالمية (2016/2015)

يشير مؤشر التنافسية العالمي (الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي) أن السلطنة احتلت المرتبة 6 عربياً والثانية والستون عالمياً (62) حيث يشمل التصنيف 140 دولة حول العالم. وقد حققت سلطنة عُمان تقدماً إيجابياً على أكثر من مستوى من خلال قدرتها على تحسين بعض المؤشرات، مثل: مؤشر حجم الأسواق الخارجية الذي تحسن 12 مركزاً، ومؤشر

مواجهة هذه التحديات وتوزيع الأدوار بينها، ومتابعة أداءها بشكل يقلل من حدة هذه التحديات وتبعاتها السلبية على أداء هذه المشروعات وعلى حجم دورها التنموي.

خامساً: النتائج والتوصيات

النتائج

- من أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بشكل عام هي تلك التي تتعلق بصغر حجم السوق والمنافسة، والمعوقات الإدارية والإجرائية، وعدم شمولية خدمات الدعم الفني المقدمة، وتركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات، وضعف الروابط بينها وبين المشروعات الكبيرة، ومشكلة الحصول على التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، وصعوبة الحصول على العمالة الماهرة المحلية، وتحديات تتعلق بالإدارة، وضعف التوجه للعمل الحر والابتكار، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، ظاهرة التجارة المستترة، والبيروقراطية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال.
- قامت السلطنة ببعض الإجراءات التي نفذتها بعض الدول لتحسين بيئتها التنظيمية التي ينبغي بذلها لاستكمال الإصلاحات التي قامت فيها الدول ذات أفضل أداء، إلا أن المشروعات الاستثمارية بكافة أحجامها تواجه بعض التحديات التي تتعلق بمدى سهولة ممارسة الأعمال.
- كانت المشروعات الصغرى الأقدر على النمو مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت حوالي 32.4% من المشروعات قيد الدراسة من مشروعات صغرى إلى مشروعات صغيرة، وانتقلت حوالي 2.7% من مشروعات صغيرة إلى متوسطة، بينما بقيت حوالي 67.1% من إجمالي المشروعات ضمن نفس الحجم. وقد كانت المشروعات الصناعية هي الأقدر على النمو، تلتها المشروعات الخدمية - حققت حوالي 26.7% من المشروعات الصناعية، وحوالي 13.8% من المشروعات التجارية، وحوالي 16.7% من المشروعات الزراعية، وحوالي 17.1% من المشروعات الخدمية نمواً في عدد العمال ورأس المال. وقد أثبت رواد الأعمال والقائمون على المشروعات من العُمانيين قدرة كبيرة على

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

الإدارة أدت إلى نمو المشروعات التي يديرونها-حوالي 96.3% من المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال أو في عدد العمال وجميع (100%) المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال وعدد العمال معاً كانت تدار من قبل عُمانيين.

- تعاني المشروعات من تحديات خلال كافة دورة حياة المشروع، وتعتبر المنافسة - في ظل محدودية حجم السوق نسبياً- من أبرز محددات أداء ونمو المشروعات في المحافظة.
- تبرز بعض خصائص المشروعات أسباب ضعف مستويات نمو هذه المشروعات. وقد تبينت ما يلي: (1) هناك تدني واضح في نسب المشروعات التي لديها مخصصات موجهة للتطوير وبناء القدرات والإبداع والابتكار وتطوير المنتج، وهناك تواضع نسبة المشروعات التي لديها مخصصات للتسويق. (2) تدني نسبة المشروعات التي تستخدم أنظمة للمعلومات والتي قد تستخدم أسلوب التسويق الإلكتروني، الأمر الذي ينعكس على الأداء بشكل واضح. (3) تعاني المشروعات من ضعف التواصل مع مؤسسات الدعم الفني، كما تعاني من تحديات ناجمة عن ارتفاع نسبة المشروعات التي لم تقم بتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس. (4) إن مستوى إلمام القائمين على المشروعات بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية وطرق التعامل معها ما زال دون المستوى المقبول.
- إن عدم توفر معلومات كافية حول قائمة الأفكار الاستثمارية التي تشكل فرص حقيقية لرائدات ورواد الأعمال في المحافظة من أبرز القضايا التي يناقشها رواد الأعمال في المحافظة والسلطنة على حد سواء. لذا، فقد أصبحت خارطة الفرص الاستثمارية ضرورة ملحة.
- تؤثر الكثير من العوامل على قدرة المشروعات على النمو وعلى مستوى رضا القائمين على المشروعات عن أدائها، وقد شملت أبرز هذه العوامل موسمية الإنتاج، وصغر حجم السوق، ومسألة التمويل، ونقص خدمات الدعم الفني، والاحتكار والتضخم وانتشار ظاهرة التجارة المستترة. وكانت المشروعات المتوسطة الأكثر تأثراً بالعوامل السابقة، يليها المشروعات الصغرى، بينما كانت المشروعات الصغيرة الأقل تأثراً بهذه التحديات. وكانت المشروعات الزراعية الأكثر تأثراً بهذه التحديات، تلتها المشروعات الخدمية، ثم الصناعية، وأخيراً التجارية. وتبين وجود علاقة وثيقة بين نمو المشروع وحجم التحديات، حيث أن المشروعات التي حققت نمواً في عدد العمال ورأس المال كانت الأقل معاناة من

التحديات السابقة. وكانت قيمة المؤشر أعلى ما يمكن في حالة المشروعات التي لم تحقق نمواً في رأس المال وعدد العمال.

■ من أبرز العوامل والمعوقات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب الحجم من وجهة نظر رواد الأعمال والقائمين على المشروعات: (1) ضعف قدرات وكفاءة رواد الأعمال والقائمين على المشروعات في إدارة المشروعات، (2) ظاهرة التجارة المستترة وسيطرة العمالة الوافدة على بعض فروع الإنتاج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتكثفها في بعض الأسواق بشكل يؤثر على العمالة المحلية وأصحاب المشروعات من المواطنين، (3) المعوقات التي تتعلق بالتمويل ونقص المعلومات والبيئة الاستثمارية والبيروقراطية، (4) صغر حجم السوق والمنافسة، (5) ضعف الروابط الأمامية والخلفية ومستوى التشبيك بين هذه المشروعات، إضافة إلى تذبذب الإنتاج والدخل بسبب موسمية الإنتاج.

■ تظهر المعوقات التي ترتبط بخصائص إدارة المشروع (عوامل داخلية) بشكل أكبر في المشروعات الصغرى مقارنة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتتأثر المشروعات بأحجامها المختلفة بعملية نقص المعلومات بنفس المستوى. وتظهر مشكلة التمويل أقل تأثيراً في المشروعات المتوسطة مقارنة بالمشروعات الصغرى والصغيرة، وكانت المشروعات الصغرى الأقل تأثراً بصغر حجم السوق وذلك لأنها بطبيعتها تعتمد على سوق المنطقة في الغالب. وكانت التحديات التي تتعلق بتكلفة الإنتاج أكثر تأثيراً في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك التحديات التي تتعلق بموسمية الإنتاج.

■ تعاني المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من تبعات ظاهرة التجارة المستترة، وتواجه مستوى قدرات رواد الأعمال والقائمين على المشروعات، ومساءلة التمويل، ونقص المعلومات، وصغر حجم السوق والمنافسة. وتتأثر المشروعات الخدمية بشكل رئيسي بظاهرة التجارة المستترة ونقص المعلومات والسوق والمنافسة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، والبيئة الاستثمارية ومدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتعاني المشروعات الزراعية بشكل رئيسي من مسألة التمويل وبعض المعوقات التي ترتبط بقدرات وإنتاجية العاملين في المشروعات الزراعية.

■ أصبح تنامي مشكلة عدم الحصول على التمويل في مرحلة التأسيس وتأثيرها على مستوى التوجه نحو ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الذكور والإناث على حد سواء أمراً مقلقاً،

ويعتبر الحصول على التمويل في مرحلة التأسيس هو الأصعب مقارنة بالمراحل الأخرى (التشغيل في أوقات الأزمات أو مرحلة التطوير والتوسع).

■ تتطوي مشكلة التمويل على عدة جوانب وأبعاد أهمها (1) ضعف التنسيق والتشبيك بين مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية من جهة وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الأخرى من جهة أخرى، (2) نقص المعلومات الواضحة والدقيقة لدى رواد الأعمال والقائمين على المشروعات حول برامج التمويل المتوفرة لاسيما لدى البنوك التجارية أي نقص الثقافة الائتمانية، (3) صعوبة الحصول على التمويل بسبب سياسات الإقراض وتقنين الائتمان، (4) ارتفاع نسب الرفض وصعوبة شروط التمويل، (5) عدم مراعاة مصادر التمويل للإحتياجات التمويلية الحقيقية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لاسيما عندما يتعلق الأمر بتوافق المنتجات التمويلية مع الشريعة.

■ تعاني المشروعات من ضعف العلاقات التشابكية بين المشروعات الإنتاجية السلعية والخدمية. وتعاني المشروعات الصغرى والصغيرة من ضعف واضح في هذه العلاقات والروابط، وتعتبر المشروعات المتوسطة هي الأفضل. وتعتمد غالبية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الإستيراد للحصول على مدخلات الإنتاج بما فيها العمالة.

■ تتطوي مشكلة الوصول إلى الأسواق في المحافظة على عدد من الأبعاد أهمها (1) صغر حجم السوق وعدم الإستفادة من وفورات الحجم، (2) عدم القدرة على التوسع، (3) والمنافسة من قبل المنتجات المحلية، (4) وموسمية الإنتاج والإيرادات، (5) وجود سلع منافسة من سلع ذات جودة منخفضة ورخيصة الثمن وغيرها.

■ تعاني المشروعات الصغرى والصغيرة بشكل رئيسي من صغر حجم السوق (غالباً سوق منطقة)، ومن المنافسة من المنتجات المحلية، وموسمية الإنتاج، بينما تتركز التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة بصغر حجم السوق المحلي، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية ووجود منافسة من سلع ذات مستوى جودة منخفضة، وعدم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بالتوسع والإنتشار إلى الأسواق، وهذا يعني أن المشكلة الرئيسية مرتبطة بحجم السوق في المحافظة والحصة السوقية التي قد تتأثر بدخول منتجين جدد أو بالمنافسة السعرية.

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

- كانت المشروعات المتوسطة الأكثر معاناة من هذه المعوقات، تلتها المشروعات الصغرى، ثم المشروعات الصغيرة. وكانت المشروعات التجارية الأكثر تأثراً بهذه المعوقات، تلتها المشروعات الزراعية، ثم المشروعات الصناعية، وكانت المشروعات الخدمية الأقل تأثراً.
- يتأثر أداء المشروعات بأحجامها وقطاعاتها المختلفة بكيفية إدارة العملية الإنتاجية ومستوى كفاءة إدارة التكاليف. وتتأثر عملية إدارة الإنتاج بعوامل داخلية (تتعلق بخصائص المشروع وخصائص الإدارة)، كما تتأثر بعوامل خارجية قد تكون خارجة عن إرادة إدارة المشروع لكن لا بد من توفر المهارات اللازمة للتعامل معها والتقليل من آثارها.
- تواجه المشروعات معوقات تتعلق بالتحكم بالإيرادات وبربحية المشروع. ومن أبرزها: (1) تدني مستوى المشتريات الحكومية من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، (2) المنافسة المحلية من القطاع غير المنظم، (3) صعوبة الوصول إلى الأسواق الأخرى، (4) ضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية، (5) صغر حجم السوق وضعف القدرة على التوسع، (6) ضعف الروابط الأمامية مع المشروعات الأخرى العاملة في المحافظة، (7) تدني مستوى الولاء للمنتج المحلي، (8) موسمية الإنتاج والمبيعات. وكانت المشروعات المتوسطة الأكثر تأثراً بهذه العوامل، تلتها المشروعات الصغرى، ثم المشروعات الصغيرة. بينما كانت المشروعات التجارية الأكثر تأثراً، تليها المشروعات الصناعية، ثم المشروعات الخدمية والزراعية.

التوصيات

- ينبغي أن تعطي الأولوية لرفع مستوى ثقافة ومعرفة العمالة المحلية لخدمات الدعم الفني وأهم المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات، وكيفية الحصول عليها. كما يجب التركيز على مزيد من النشاطات والفعاليات التوعوية حول مسألة التمويل ومهارات وآليات اختيار مصدر التمويل الأمثل، إضافة إلى التركيز على فعاليات تزيد من إدراك وفهم رواد الأعمال للقضايا الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية التي تهم نشاطاتهم وتؤثر على أداء مشروعاتهم.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة الحد من انتشار ظاهرة التجارة المستترة في قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والقطاع غير المنظم، من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستويين الكلي والجزئي.
- إيلاء مسألة تحسين جودة الوظائف في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما

- هناك توجه واضح نحو التوسع والنمو لدى القائمين على المشروعات لتوسيع نطاق السوق، إلا أن هناك ثمة عوائق أهمها: (1) المنافسة من قبل منتجات محلية رخيصة الثمن ولكن ذات جودة متدنية، (2) تقلبات الأسعار المحلية والعالمية، (3) تكاليف الإنتاج، (4) عدم وجود حوافز وبيئة استثمارية داعمة لعملية التوسع في الإنتاج، (5) ندرة الخدمات المقدمة من مؤسسات الدعم الفني ذات العلاقة بهذا المجال.
- من العوائق التي تواجه المشروعات التي ترغب بالانتقال إلى الأسواق الخارجية: (1) عدم توفر المعلومات الكافية حول الأسواق الخارجية، (2) عدم معرفة المشروعات بالفرص التصديرية بسبب نقص الخبرة، (3) عدم توفر الدعم الفني في الجوانب المالية والإدارية، (4) عدم فعالية التشريعات والقوانين الداعمة للتوسع والتصدير، (5) عدم وجود وحدة متخصصة بالدعم الفني الموجهة لمثل هذه الغاية، (6) عدم وجود أدلة إرشادية حول عمليات الإستيراد والتصدير ومتطلباتها المالية والقانونية والمالية واللوجستية، إضافة إلى عوامل أخرى.
- تعاني المشروعات الصغرى والصغيرة من مشكلة الوصول إلى خدمات الدعم الفني، وعملية الحصول على هذه الخدمات نتيجة لأسباب تتعلق بجانب الطلب وأخرى تتعلق بجانب العرض. ومن أبرز المعوقات التي تواجه عملية الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة في محافظة ظفار: (1) صعوبة تحديد المصدر الصحيح للمعلومات المطلوبة، (2) عدم وجود قاعدة بيانات جاهزة يمكن اللجوء إليها، (3) عدم وجود وحدة متخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، (4) عدم وجود جهة معينة تعمل على تحديث المعلومات المتوفرة، (5) الإعتماد على البيانات غير الرسمية في كثير من الأحيان، (6) عدم قابلية بعض المعلومات والبيانات المتوفرة للاستخدام كونها تحتاج إلى ترتيب وتصنيف، (7) ندرة المعلومات المتعلقة بسوق خدمات تطوير الأعمال في المحافظة والسلطنة، (8) ارتفاع التكلفة.
- من أبرز معوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتعلقة بإدارة المشروع حسب الحجم: (1) ضعف قنوات وأساليب التسويق، (2) عدم وجود خطة تسويقية، (3) المعوقات ذات العلاقة بالعاملين وإنتاجيتهم، إضافة إلى تلك التي تتعلق بسلوك رائد الأعمال في مرحلة التأسيس وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، (4) كفاءة العمليات الإدارية. وقد

دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني

اللازم، إضافةً إلى العمل على رفع مستوى الوعي لدى مؤسسات التمويل المختلفة بخصائص رواد الأعمال وطبيعة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها التمويلية.

■ ان تقوم مؤسسات الدعم الفني بالعمل على تعزيز فرص المشروعات بالحصول على التمويل، وذلك من خلال الآليات التالية: (1) تقديم خدمات استشارية تساعد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التقدم للحصول على التمويل. (2) عقد ورش عمل وحملات تثقيفية لتوعية المشروعات بمصادر التمويل المختلفة وطرق المفاضلة بينها. (3) السعي للحصول على عروض تمويلية من المؤسسات التمويلية المختلفة وبتكلفة تفضيلية. (4) إعداد دراسات للتعرف على الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وعقد ندوات لتعريف المؤسسات التمويلية المختلفة بالإحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (5) التدريب بمجالاته المختلفة، (6) الاستفادة من التجارب العربية الناجحة، (7) تنفيذ عمليات التشبيك المباشرة وغير المباشرة بين المشروعات ومؤسسات التمويل بالوسائل المناسبة.

■ أن تقوم مؤسسات الدعم الفني بالعمل على تعزيز فرص المشروعات بالوصول إلى الأسواق والمنافسة، وذلك من خلال الآليات التالية: (1) مساعدة المشروعات على تقييم عملية الانتقال إلى الأسواق الخارجية بشكل دقيق، وضرورة العمل على تحسين تنافسيتها بشكل مستمر، وتأهيلها من الناحية الفنية والإدارية. كما يجب العمل على تطوير المفاهيم التسويقية لدى هذه المشروعات. (2) تقديم الدعم الفني الذي يساعد في الوصول إلى الأسواق وتوفير بيئة عمل مناسبة للنمو والتوسع والانتشار. (3) تقديم حوافز تشجيعية للمشروعات التصديرية. (4) تيسير عملية الوصول إلى المعلومات ومساعدة المشروعات التصديرية في الوصول إلى التمويل. (5) توفير تشريعات ناظمة لعمل هذه المشروعات بحيث تكون داعمة لعملية الوصول إلى الأسواق. (6) مراعاة تأثير الاتفاقيات التجارية على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (7) ضرورة تعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات فيما بينها، وفيما بينها وبين المشروعات الكبيرة. (8) تنظيم ورش عمل تدريبية. (9) ضرورة استمرار البحث عن أسواق جديدة. (10) المساهمة في تنظيم معارض محلية والمشاركة في المعارض الخارجية. (11) بذل كافة الجهود اللازمة لتعزيز تنافسية المنتجات المحلية. (2) إعداد دراسات ميدانية تساهم

تستحقه من اهتمام، والعمل وبشكل مستمر على تحسين جودة الوظائف من خلال التركيز على المسائل التي تتعلق بالترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وعمّالهم والتي من أهمها: مستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)، والأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، والحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وتأمين الإعاقة، وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل، ومنافع الأمومة)، والحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات)، والاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري، وترتيبات الاستغلال في العمل). وللتغلب على مشكلة صغر حجم السوق، يمكن استخدام المشتريات الحكومية كآلية لزيادة الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يزيد من فرص الوصول للأسواق المحلية، ويزيد الحصة السوقية والربحية، ويدعم الاستمرارية والنمو، ويعزز دور غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظه ظفار في مساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

■ العمل على تعزيز مستوى التنوع في الإنتاج والدخل، وتقوية مستوى الإعتماد المتبادل والروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيما بينها، وفيما بينها جميعاً وبين المشروعات الكبيرة. ولقد بات من الضروري أيضاً العمل على دراسة سلاسل القيمة للمنتجات المحلية والعمل على تعزيز المسارات الضعيفة فيها، ومحاولة بناء مجموعة من العناقيد الصناعية للقطاعات الرائدة بشكل يقلل من الإعتماد على الأسواق الخارجية ويقلل من تأثير أداء الاقتصاد المحلي وأداء المشروعات بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية.

■ السعي المستمر لإجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار.

■ العمل على استحداث الخرائط الاستثمارية الشاملة، والعمل على وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في السلطنة، بحيث توحد الجهود الموجهة لهذه المشروعات، والعمل على تكاملها وتمتين الروابط الإنتاجية، ومراعاة احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام.

■ ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي لدى المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بكافة المجالات التي تساعد في عملية الوصول إلى مصادر التمويل والمفاضلة بينها والحصول على التمويل

المراجع العربية

- البلوشي، عبد الله؛ البرعمية، شريفة؛ كشوب، أحمد. المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بين مطرقة القوانين وسندان السوق، مدونة عربية، 2012.
- تقرير الحرية الاقتصادية 2016.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015.
- الجفيلي، عبد الله بن حمود، تحديات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، شركة شراكة، مسقط، 2013.
- الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد. مقال حول تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الجمعية الاقتصادية العُمانية، مسقط، 2015.
- الخروصي، حارث. المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان وعقبات التمويل (واقع وطموح)، 2011.
- خليل، عبد الرزاق؛ نعموش، عادل. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2010.
- العبري، محمد بن حمود بن محسن. مبادرات غرفة تجارة وصناعة عُمان لدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، غرفة تجارة وصناعة عُمان، مسقط، 2014.
- غرفة التجارة والصناعة بمحافظة ظفار. تقارير وإحصائيات.
- المحروق، ماهر حسن، مقابلة، إيهاب. المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتهما، مركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الأردن، مايو/ 2006.
- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، دولة سلطنة عُمان. التقرير الخليجي: نحو دور فعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، العدد (28) لسنة 2014.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، النشرة الإحصائية الشهرية، سلطنة عُمان، 2015.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، دراسة توجهات الشباب العُماني نحو العمل، 2015.
- مقابلة، إيهاب. الدعم الفني والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015.
- مقابلة، إيهاب، بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014.
- مقابلة، إيهاب، خرائط الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2015.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2015/2016.

في تحديد الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية. (13) تعزيز عمليات التشبيك مع الغرف التجارية والصناعية العربية والإستفادة من تجاربها وخبراتها.

- ان تقوم مؤسسات الدعم الفني بالعمل على تعزيز فرص الحصول على الدعم الفني: (1) إعداد منشورات دورية تبين المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات. (2) عقد ورش عمل دورية تبين الخدمات المتوفرة وكيفية الإستفادة منها. (3) إعداد دراسات دورية لتحديد احتياجات المشروعات من هذه الخدمات. (4) إيجاد آلية مناسبة لزيادة مستوى التشبيك بين المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات والمشروعات. (5) عقد لقاءات دورية تجمع الغرفة وممثلي القطاعات مع مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم الفني.
- في مجال زيادة فرص الحصول على المعلومات والبيانات، توصي الدراسة بضرورة العمل على توعية رواد الأعمال والقائمين على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بأهمية المعلومات ومصادر هذه المعلومات وكيفية الحصول عليها. وذلك من خلال تنظيم حملات توعية، وعقد ورش عمل، واستخدام التكنولوجيا (الهاتف النقال والانترنت)، تنظيم لقاءات بين المشروعات والمؤسسات المقدمة للمعلومات، وإعداد دراسات ميدانية لتحديد احتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المعلومات في مجالات عملها كافة سواء تلك المتعلقة بالتمويل أو الأسواق أو خدمات الدعم الفني، والبحث في الأسباب الحقيقية لنقص المعلومات (جانِب الطلب وجانب العرض) من أجل وضع الآليات المناسبة لتجاوز هذه المشكلة.

Stevenson, Lois, (2010), "SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities", The Dubai International Conference of Endowments on Innovative Sources to Finance Small and Medium-Sized Enterprises, 16-17 February, UAE.

World Bank (2014), Doing Business Report.

World Bank (2016), Doing Business Report.

World Business Council for Sustainable Development "WBCSD" (2007), "Promoting SMEs for Sustainable Development".

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

الموسوعة العُمانية لريادة الأعمال، 2014.

الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. موقع إلكتروني > <http://www.omansme.gov.om>

وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عُمان، 2013.

حسين عبد المطلب الأعرج بحوث اقتصادية عربية العددان 69.70/شتاء-ربيع 2.

عبد الرزاق حميدي و عبد القادر عوينان، ورقة عمل بعنوان " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية- " قدمت خلال مؤتمر إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

المراجع الإنجليزية

Dahi Emine, (2012), "Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region", Journal of Contemporary Management, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

IFC (2012), "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance."

Magableh, Ihab (2009a), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2009), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

OECD (2008), "Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains", Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing, Paris,.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الأبراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. إبراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عمادالامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. إبراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المعرجن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولا
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور
- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 🖨 (965)24842935
✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



/APIKW



/Arab_API



www.arab-api.org



Arab Planning Institute



Arab Planning Institute



/arab_api

تابعونا: